

الإِفْتِتَاحِيَّة

دراسات إسلامية لماذا وكيف؟!

رئيس التحرير
فاروق أبو سراج الذهب

تصدر دورية **الدراسات الإسلامية** " لتلبية حاجة أساسية في الأمة العربية الإسلامية، يحس بها كل باحث وقارئ للتراث الإسلامي الكبير ولا سيما إذا تعلق الأمر بالبحوث والدراسات التي تبحث مستجدات الأمة على المستوى السياسي والدستوري والاجتماعي، وذلك أن توجيه الاهتمام إلى مثل هذه البحوث والدراسات والمقاربات وما تناقشه المؤتمرات والندوات التي تنعقد هنا وهناك لمناقشة " قضايا الأمة " الساخنة والمتعلقة أساسا بالمشروع الإسلامي والنظرية الإسلامية في حركة التغيير العامة، تعتبر مهمة رسالية.

وتزداد الحاجة إلى مثل هذه البحوث والدراسات كلما خرجت الحركة الإسلامية من طور الدعوة والبلاغ إلى مساحات العمل والتنفيذ والمشاركة وهي فضاءات تحتاج إلى بناء المواقف والرؤى على الدراسات والبحوث ومختلف وسائل التنقيب والتدقيق.

ودورية «السات إسلامية» " تحاول إلى جانب مثيلاتها في العالم الإسلامي القيام بهذا الدور على مستويين.

المستوى الأول: جمع وتوثيق ونشر أغلب البحوث والدراسات ووثائق المؤتمرات الإسلامية التي تتميز بالواقعية والتحديث والجدة وتناقش القضايا التي استجدت على ساحة النظرية الإسلامية.

المستوى الثاني: توجيه بحوث لطلبة ورسائلهم فيما بعد التدرج وتشجيعهم على البحث في القضايا التي تستجد على الأمة بما يخدم أهداف النظرية التغييرية الإسلامية. وتطلب الدورية في المقابل من الباحثين والمفكرين الاضطلاع بمهمة التوجيه والاستشراف لقضايا الأمة عبر البحوث والدراسات.

ونشر في هذا العدد الأول من «درؤيق إسلامية» " أربعة بحوث تناقش موضوع " التجديد في أساليب عمل الحركة الإسلامية عبر مشروع رؤية تجديدية في علاقة الدعوة بالسياسة" للدكتور عبد الرزاق مقري مدير عام مركز

البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية الذي يطرح فيه اقتراحات جريئة جداً في نقد أساليب عمل الحركات الإسلامية ويدعو من خلالها إلى ضرورة " التجديد " على مستويات متعددة.

كما تنشر الدورية بحثاً للاستاذ والدكتور محمد نصر عارف وهو أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة دراسة تحت عنوان "الطرح السياسي للاسلام" وهو موضوع تحليلي يكشف بعض الاشكاليات في طرح السياسي للاسلام ويبرز جملة الأخطاء التي تعطل مسيرة " المشروع الإسلامي " نحو تحقيق أهدافه.

كما تناقش الدورية موضوع هام وأساسي للدكتور عبد الباقي عبد الكبير وهو كاتب أفغاني بحث موضوع " إحياء الواجبات الكفائية كسبيل للتنمية " التي تعرضت في مسيره الأمة الإسلامية إلى الكثير من الغفلة بسبب عدم اهتمام الأمة بها ، بل ويصل الكاتب إلى كون هذه الواجبات الكفائية هي في الحقيقة " فروض أعيان " ضاعت بين المسلمين بسبب " أنه إذا قام بها البعض سقطت على الغير " الدراسة تدعو إلى ضرورة تجديد ممارسة الواجبات الكفائية .

العدد الأول من دورية «اسات إسلامية» ختم

بعرض للاستاذ هشام منور وهو كاتب فلسطيني لكتاب " الاسلام في عالم متغير " وبطرح الكتاب فكرة التجديد بين ضرورات الداخل واملاءات الخارج وبالعلاج هذه الثنائية التي

وضعت الأمة بين المطرقة الاستبداد والاحتكار وتأجيل الحركات في داخل الأمة وبين سندان الضغوط الدولية التي تدعو إلى فرض هيمنتها على الأمة عن طريق ما تدعيه "ديمقراطية".

ورسالتنا إليك أيها القارئ العزيز هي التواصل معنأ لتطوير وترقية هذه الدورية بما يلبي الحاجات الملحة للأمة الإسلامية وهي تخوض غمار معركة التغيير وإثبات الذات والهوية.



نحو فاعلية أفضل في العلاقة بين الدعوة والسياسة

د. عبد الرزاق مقري

مدير مركز البصيرة - الجزائر

أولاً: المقدمة

تتناول هذه الدراسة عدد من الإشكاليات الفكرية التي تحيط بالحركات الإسلامية والتي يكثر الجدل حولها داخل الصف الإسلامي وخارجه، والذي نقصده من هذه المحاولة هو المساهمة في البحث عن سبل التطوير لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجه مشروع نهضة الأمة والتي يجب على الحركة الإسلامية أن تلتزم بها بكل جرأة وفاعلية إن أرادت مواصلة السير نحو الهدف بما يضمن مكتسبات الماضي ويفتح آفاق المستقبل، ويمكن أن نجمل بعض هذه الإشكاليات فيما يلي:

- 1 - ما هو السبيل لحماية مكتسبات الدعوة الإسلامية وصيانتها من التأثير السلبي بتحولات الشأن السياسي وجعلها في موقع الريادة بين مختلف مؤسسات الصحة الإسلامية ؟

كيف يمكن أن توجه مؤسسات الدعوة الإسلامية للتركيز على الوظائف المركزية في التغيير لا سيما ما يتعلق بالجوانب الفكرية والتربوية والاجتماعية بما يؤدي إلى تأهيل عموم الناس لمناصرة المشروع السياسي الإسلامي مناصرة واعية

نحو فاعلية أفضل



2 - كيف يمكن أن توجه مؤسسات الدعوة الإسلامية للتركيز على الوظائف المركزية في التغيير لا سيما ما يتعلق بالجوانب الفكرية والتربوية والاجتماعية بما يؤدي إلى تأهيل عموم الناس لمناصرة المشروع السياسي الإسلامي مناصرة واعية ومستقرة ؟

3 - أين هو مجال الاجتهاد في الجانب التنظيمي والهيكلية الذي

يسهل على عموم الناس الالتحام بالحركات السياسية

وبشجعهم على تحمل المسؤولية فيها ومعها، ويمكنهم حقهم في الإصلاح السياسي في داخلها وبواسطتها، وفق قواعد عامة يعلمها الجميع.

4 - هل يمكن تحويل التنافس السياسي بين الأحزاب في العالم العربي والإسلامي من تنافس إسلامي علماني معيق للنهضة إلى تنافس داخل مشروع الأمة يضمن التراكم الحضاري؟

5 - ماهي الآلية العملية التي تسهل مشروع الإصلاح السياسي وفق ثوابت الأمة وتفوت الفرصة على الأنظمة الحاكمة للبقاء في الحكم بواسطة التخويف من الإسلاميين؟

6 - كيف يتم تفعيل المشروع السياسي الإسلامي وما السبيل لرفع مستوى أداء الأحزاب والمؤسسات العاملة في الجبهة السياسية، وكيف يمكن تحريرها من التردد في اقتحام السبيل الموصلة للتغيير ضمن الإطار العام للمبادئ الإسلامية؟

7 - هل يمكن إضعاف التأثير الخارجي المناهض لمشروع الأمة في التنافس على الحكم في البلاد الإسلامية؟ وكيف يصبح الرأي العام الداخلي وأصوات الناخبين هما الأصل في عملية التداول على الحكم؟

ما هو السبيل لدفع المجتمعات الإسلامية إلى الإيجابية والفاعلية ولتكون مؤهلة لأداء دورها الحضاري من خلال القطاع التطوعي كما حدث ذلك في بناء الحضارة الإسلامية الأولى؟

8 - ما هو السبيل لدفع المجتمعات الإسلامية إلى الإيجابية والالتصوعي كما حدثت في بناء الحضارة الإسلامية الأولى؟ وكيف يمكن لهذا القطاع أن يكون ناميا ومتنوعا وتلقائيا ومؤثرا؟ لا نزعم أننا سنصل في هذا البحث إلى الإجابة عن كل الإشكاليات المذكورة فالموضوع يحتاج إلى جهد أكبر، وإنما الذي سنقوم به هو محاولة لدراسة المشكلات الكبرى التي تعاني منها الحركة الإسلامية والتي في رأينا هي أصل كل الإشكاليات الأخرى، نحاول فحصها وفهم أبعادها ثم نقترح ما يناسبها من حلول بقدر ما يوفقنا الله إليه، ونتوقع ابتداء بأن ما سنعرضه في هذه الورقة سيثير نقاشا كبيرا نرحب به لأن النقاش والحوار هما الطريق لتسديد الفكر، وقد سعدت بملاحظات جليلة استفدتها من عدد معتبر من كبار مفكري الأمة وقادتها وعلمائها ورواد التفكير الاستراتيجي فيها في الملتقيات الدولية التي عرضت فيها الموضوع أو في المناقشات الثنائية والجماعية التي ساقتها الأقدار الطيبة في عدد من الأقطار. ومن العلماء والمفكرين المعروفين الذين عرضت عليهم الأمر، بشكل كامل بالنسبة للبعض وفي نقاش مجتزئ بالنسبة لآخرين: محمد أحمد الراشد، راشد الغنوشي، الشيخ ياسين رئيس التجمع اليمني للإصلاح، أحمد اليادومي الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح، عبد المجيد النجار، أحمد جاب الله، سعد الدين العثماني، جمال أحمد منصور، خالد مشعل، موسى أبو مرزوق، عماد الدين شاهين.

قبل البدء في تفصيل الموضوع لا بد أن أشير بأن الذي سنعرضه في ما يلي هو جزء من بحث طويل لا يزال ينمو ويتطور

منذ سنتين يتشكل من عدة فصول منها ما يتعلق بالثوابت التي تؤطر البحث، وفيها ما يتعلق بدراسات نظرية في موضوع التجديد والتطوير ومفاهيم المشاركة السياسية

نؤكد من البداية بأن المقصود من كلمتي "الدعوة" و"السياسة" هو الجانب الوظيفي التخصصي، والأصل أن السياسة كذلك دعوة والدعوة من أهدافها إصلاح الشأن السياسي، فلا مشاحة إذن في الإصطلاح ما دام المعنى قد عقل

منذ سنتين يتشكل من عدة فصول منها ما يتعلق بالثوابت التي تؤطر البحث، وفيها ما يتعلق بدراسات نظرية في موضوع التجديد والتطوير ومفاهيم المشاركة السياسية

نحو فاعلية أفضل

في الفكر الإسلامي والفكر الغربي، وفيها ما يهتم بتسجيل التجارب الميدانية لعدد من الحركات الإسلامية الفاعلة في عدد من الأقطار كمصر والجزائر والمغرب وتركيا واندونيسيا وكذلك تجربة الإسلاميين في أوروبا وأمريكا، ونعتمد في ذلك كله على المراجع المتوفرة في الموضوع في الجانب النظري وعلى الملاحظات والاستبيانات الميدانية والمناقشات المباشرة مع الفاعلين في تجارب الأقطار المذكورة، وبشكل خاص على إثارة الإشكاليات وعرض المقترحات في مختلف المناسبات وتسجيل ردود الأفعال والاقتراحات والملاحظات.

ولكي لا يلتبس الأمر على قارئ الموضوع بخصوص عنوان البحث وما يتعلق بدلالة اللفظ "في علاقة الدعوة بالسياسة" فينصرف ذهنه إلى تأويل لا يقصده، نؤكد من البداية بأن المقصود من كلمتي "الدعوة" و"السياسة" هو الجانب الوظيفي التخصصي، والأصل أن السياسة كذلك دعوة والدعوة من أهدافها إصلاح الشأن السياسي، فلا مشاحة إذن في الإصطلاح ما دام المعنى قد عقل، ولرفع هذا اللبس أو غيره حرصنا على تخصيص فصل كامل في البحث في موضوع الثوابت.

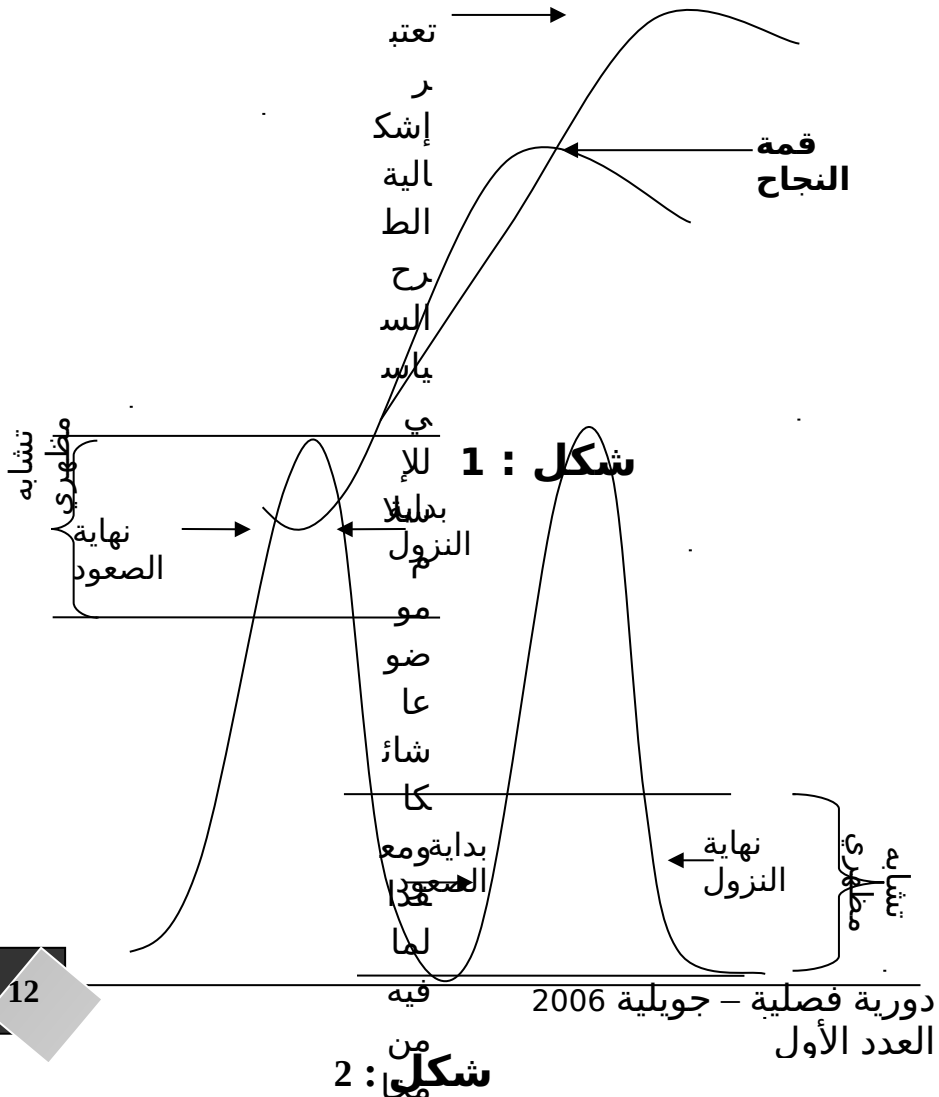


ثانياً: دراسة الإشكاليات

لن يستطيع أحد من الإسلاميين، فضلا عن غيرهم، أن ينكر بأن الحركات الإسلامية تعيش مرحلة أزمة حقيقية في مسار وظيفتها الإصلاحية. ولا بد أن نقول ابتداءً بأن هذه الأزمة لا تعود بالإبطال على مشروعها ولا على صدقية وخيرية ما بذلته عبر عقود من الزمن خلت منذ مرحلة التأسيس، ولا يمكن أن نسلم بما يروج له بعض المفكرين الغربيين وبعض العلمانيين والحدثيين في العالم الإسلامي من أن الحركات الإسلامية استنفذت أغراضها وهي آيلة للأفول. إن كثيرا من الإرهاصات تدل على تجدد قادم واعد للحركات الإسلامية سنتطرق إلى بعض مظاهره في آخر البحث. وإنما الذي سينتهي هي الحركات الإسلامية التي لم تلحظ التغيير ولم تعد له ما يلزم من التجدد. لا بد لهذا النوع من الحركات أن يذبل، بل قد ينتهي، ولكن في كل الأحوال سيأتي الله بآخرين يواصلون الزحف نحو الهدف يبنون على من سبقهم متسلحين بأساليب جديدة ومقاربات متجددة وأفكار واعدة يفك بها الله ما أشكل على غيرهم.

إن المنظمات التي يطول بقاؤها هي تلك التي تقدر على حسن التعامل مع حتمية الدورة العمرية التي يخضع لها كل شيء حي في هذه الدنيا، إذ كل شيء ينشأ له قمة يصل إليها، ثم يتجه نحو النزول. وحسن التعامل إنما يكون في القدرة على تجديد العمر، والاستمرار في العطاء، فيتحول طول العمر إلى تراكم في البذل، وتركيز في السير، وتوجه دقيق نحو الهدف، وغير ذلك ما هو إلا شيخوخة توصل إلى أرذل حال يضجر به القريب قبل البعيد (الشكل رقم 1، 2).

نحو فاعلية أفضل





لأنه
يتعر
ض
للبنى
ة
الفك
رية
للح
ركا

إن المشاكل التي عرفتتها الحركة الإسلامية منذ تأسيسها كثيرة ومتعددة، ولقد تغلبت على كثير منها لاجل حيلتها إلى إضافة في رصيدها، وبقيت أخرى عديدة أكثرها لا يشكل خطرا عليها ولكن منها ما يتطلب عناية خاصة، والعمل الجاد على تجاوزها، وإلا فسيكون فيها ضعفا وعدم قدرتها على ولوج المستقبل. ومن المعخلال التجربة الميدانية في اصمختلف ظروف العمل الإسلامية منذ تأسيسها كثيرة ومتعددة، ولقد تغلبت على كثير منها وحولتها إلى إضافة في رصيدها، وبقيت أخرى عديدة أكثرها لا يشكل خطرا عليها ولكن منها ما يتطلب عناية خاصة، والعمل الجاد على تجاوزها، وإلا فسيكون فيها ضعفا وعدم قدرتها على ولوج المستقبل



الإشكالية الأولى :
إشكالية العلاقة مع أطراف الصراع (الحلقة
المفرغة أو العقدة ثلاثية الأطراف)

نحو فاعلية أفضل

لقد تشكلت القناعة لدى الدول الغربية بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص بأن فساد الأنظمة العربية أصبح خطرا حقيقيا على مصالحها فهو الذي يفرز الإرهاب الذي وصلت يده إلى ديار الغرب نفسه وهو الذي يتسبب في موجات الهجرة غير المنظمة التي صارت تطرح عليه تحديات استراتيجية غير مقدور على التحكم فيها في العاجل وتهدد هويته في الآجل . لهذه الأسباب - وغيرها - برزت مشاريع الإصلاح والدعوة إلى الديمقراطية في العالم العربي، غير أن الواقع على الأرض يدل بأن البديل الجاهز الأوحده في هذه المنطقة هو الحركة الإسلامية التي يعتبرها الغرب متناقضة تماما مع مشروعه مما يجعل العملية الديمقراطية غير مأمونة بالنسبة إليه.

- أما بالنسبة للأنظمة العربية فقد أصبحت تجد نفسها بين ضغوطات كبيرة غير قابلة للتوافق فهي غير قادرة ولا مستعدة لإصلاح نفسها ولا يمكنها مواجهة الاشتراطات الأمريكية، وهي رغم المجهودات الكبيرة التي بذلتها لتحجيم الحركة الإسلامية لم تحقق من ذلك شيئا كثيرا، بل بقيت هذه الحركات في نمو دائم لا يسمح بمحوها واستئصالها.

- أما بخصوص الحركات الإسلامية، ففي الوقت الذي استطاعت،

إن تهديد الوجود السياسي يتمثل خصوصا في القناعة المتدرجة التي تحصل عند عموم الناس بأن الحركة الإسلامية رغم نزاهتها واستفادتها من التعاطف الجماهيري العام ليست قادرة على رفع البلاء عنهم



بعد تضحيات جسيمة وطويلة، أن تفرض نفسها كقوة اجتماعية وسياسية أساسية تأكدت في كل المناسبات الانتخابية التي نظمت في العالم الإسلامي، تحولت بشكل غريب وغير منتظر ولا محسوب إلى سبب رئيسي لاستمرار وجود الأنظمة الفاسدة التي بقي الغرب



يسندها لكي لا تعصف بها الحركات الإسلامية إلى أن يوجد البديل الذي يحفظ له ثوابته في المنطقة.

إن هذه الحالة أصبحت تطرح على الحركة الإسلامية تحديات أساسية تهدد وجودها السياسي وبالتالي مشروعها الحضاري . إن تهديد الوجود السياسي يتمثل خصوصا في القناعة المتدرجة التي تحصل عند عموم الناس بأن الحركة الإسلامية رغم نزاهتها واستفادتها من التعاطف الجماهيري العام ليست قادرة على رفع البلاء عنهم، كما يتمثل هذا التهديد كذلك في قناعة النخب النزيهة بأن الحركة الإسلامية رغم نزاهتها فهي، من حيث لا تريد، تتسبب في استمرار بقاء الأنظمة الفاسدة. ونتيجة هذه القناعة تتمثل في فتور متدرج لهذه النخب في دعم الحركة الإسلامية وربما بداية التفكير في سبل أخرى للتغيير ، أما على مستوى الجماهير فسيؤدي هذا الحال إلى عدم المشاركة في الانتخابات كمرحلة أولى فإذا لاح في الأفق بصيص أمل لبروز أي قوة سياسية أخرى تقدر على تخليصها من الأنظمة الحاكمة فإنها ستسندها دون أن تسأل كثيرا عن انتمائها. بالإضافة إلى هذا لا يمكن أن تغفل التحديات الداخلية (داخل التنظيم) التي تطرحها هذه العقدة، كحالات الفتور العامة، والاختلافات والانشقاقات بسبب المشاكل السياسية، وضعف الأداء السياسي، وقلة الإبداع وغير ذلك.

إن الخاسر الأكبر في استمرار هذه الحالة إنما هي الأمة بجميع مقوماتها، فهل يوجد مخرج على المدى القريب والمتوسط للخروج من هذه الحلقة المفرغة . لفحص ذلك سنقوم بسرد كل الاحتمالات التي قد تخطر على البال بخصوص تطور المعادلة الثلاثية ثم نرى هل هي في صالح الأمة أم لا، وهل ورودها ممكن أم.

لا شك أن النظر في هذه الاحتمالات، والتدقيق في إمكانية ورودها، وهل هي في صالح الأمة أم لا، يتطلب دراسة عميقة لم

نحو فاعلية أفضل

- يسعفنا الزمن المتاح للقيام بها واكتفينا بما يمليه علينا الحس وما نسمعه من المهتمين بالموضوع : فما هي هذه الاحتمالات ؟
1. إمكانية صلاح الأنظمة : في صالح الأمة ولكنه غير وارد.
 2. إمكانية التداول السلمي على الحكم بين الأنظمة الحاكمة والحركة الإسلامية: في صالح الأمة ولكنه غير وارد.
 3. إمكانية حصول الاتفاق بين الحركة الإسلامية وأمريكا على ثوابت الحركة الإسلامية: في صالح الأمة وهو غير وارد.
 4. إمكانية حصول اتفاق بين الحركة الإسلامية وأنظمة الحكم على ثوابت الحركة الإسلامية: في صالح الأمة ولكنه غير ممكن.
 5. إمكانية ضعف القبضة الأمريكية على المنطقة: في صالح الأمة ولكنه غير وارد في مدى زمني قادم لا تقدر الأمة على تحمله.
 6. إمكانية تغير السياسة الأمريكية بشكل يسمح للإسلاميين بالوصول للحكم: في صالح الأمة ولكنه غير وارد في مدى زمني لا تتحمله الأمة.
 7. إمكانية تخلي الحركة الإسلامية عن ثوابتها والسماح لها إذن بالوصول للحكم: ليس في صالح الأمة وهو غير وارد بشكل أساسي (يمكن أن يقع بشكل جزئي).
 8. إمكانية بروز قوى سياسية غير إسلامية تعمل بثوابت الحركة الإسلامية تأخذ الحكم في المنطقة بطريقة ديمقراطية: في صالح الأمة وهو غير وارد.
 9. إمكانية بروز قوى سياسية غير إسلامية تتجاوز ثوابت الحركة الإسلامية تأخذ الحكم في المنطقة بطريقة ديمقراطية: ليس في صالح الأمة وهو غير وارد
 10. إمكانية تمكن قوى غير إسلامية تعمل بثوابت الحركة الإسلامية من أخذ نظام الحكم على المدى القريب بطريقة غير ديمقراطية بدعم خارجي : قد يكون في صالح الأمة وهو غير وارد.



11. إمكانية تمكن قوى سياسية غير إسلامية تتجاوز ثوابت الحركة الإسلامية من أخذ نظام الحكم على المدى القريب بطريقة غير ديموقراطية بدعم خارجي: ليس في صالح الأمة وهو وارد جدا.

12. استمرار الحال كما هو إلى أن تقدر الحركة الإسلامية على

فرض نفسها على القوى
الداخلية والخارجية : في
صالح الأمة وقد يكون واردا
ولكنه غير وارد في مدى
زمني لا تتحملة الأمة (يكون
تخلف الأمة قد وصل الحد
الخرج).

استمرار الحال كما هو إلى أن تقدر
الحركة الإسلامية على فرض نفسها
على القوى الداخلية والخارجية : في
صالح الأمة وقد يكون واردا ولكنه غير
وارد في مدى زمني لا تتحملة الأمة
(يكون تخلف الأمة قد وصل الحد
الخرج).



13. استمرار الحال كما هو

إلى أن تثمر سياسيات
الإصلاح الأمريكية في تغيير
البنية الفكرية للناخب المسلم والوصول إلى " ديموقراطية آمنة " :
في غير صالح الأمة وهو أمر وارد

14. انفلات الوضع ودخول الأمة في حالة إضطراب شامل وتشرذم:
في غير صالح الأمة وهو وارد.

15. إحتلال أجزاء مهمة من البلاد الإسلامية: ليس في صالح الأمة
وقد يكون واردا.

نحو فاعلية أفضل



نتيجة العرض:

ليست في صالح الأمة في صالح الأمة

وارد

04

00

غير وارد

02

09

- في صالح الأمة وهو وارد : 00

- في صالح الأمة وهو غير وارد : 09

- ليس في صالح الأمة وهو غير وارد : 02

- ليس في صالح الأمة وهو وارد : 04

تحليل نتيجة العرض : يتضح من خلال المربعات أعلاه بأنه ضمن الاحتمالات التي يمكن تصورها كلها فإن التي يمكن أن تتحقق هي التي ليست في صالح الأمة (4\00)، في حين أن الأمور التي لا يمكن أن تتحقق هي التي في صالح الأمة (02\09)

هذه النتيجة خطيرة جدا وتتطلب مزيدا من الدراسة، وتتطلب تحمل المسؤولية.

من الذي يتحمل مسؤولية حل العقدة ؟

وعلى هذا الأساس فإن عدم تدخل جهة ما لتغيير المعادلة القائمة يجعل الخاسر الأكبر هو فعلا الأمة الإسلامية والسؤال الذي يطرح نفسه من هي هذه الجهة التي بإمكانها أن تحدث تغييرا في أدائها بما يفك هذه العقدة ويكون ذلك في مصلحة الأمة :

- هل هي أمريكا؟ : الجواب قطعا لا، لأن تنازل الولايات الأمريكية عن ثوابتها يؤدي بها للخروج من المنطقة أو ضعف هيمنتها عليها وهذا مناقض لمصالحها (المصالح وإسرائيل).



- هل هي الأنظمة الحاكمة : الجواب قطعاً لا، لأن الأنظمة العربية لا تملك أن تصلح حالها لتعقد أوضاعها الداخلية وعمق الفساد المستشري فيها.

- هل هي الحركات الإسلامية ؟ : الجواب نعم وذلك لأن :
. الحركات الإسلامية نشأت أصلاً لخدمة الأمة (ثابت من ثوابتها)
. لأن هامش المناورة المتوفر لديها أوسع بكثير.
. لأنها تملك قرارها.

. لأنها تتمتع بثراء وتنوع في التجارب.

. لأنها تملك قدرات إبداعية كبيرة.

- ما هي الشروط التي تجعل الحركة الإسلامية تقدر على حل العقدة :

هناك ثلاثة شروط :

. أن تكون صادقة في الالتزام بثوابتها كلها .

. أن تنظر كيف تلتزم بها

. أن تتحمل مسؤولية التفكير

حينما كانت الحركة الإسلامية بعيدة عن الحكم ولم يكن يتصور اقترابها منه لم يكن أحد من الإسلاميين يشعر بإمكانية حصول حرج في الممارسة بين الدعوة والسياسية



الإشكالية الثانية: إشكالية علاقة الدعوة بالسياسة (أو إشكالية العلاقة بين الضرورة المبدئية للدعوة والضرورة الواقعية للسياسة):

حينما كانت الحركة الإسلامية بعيدة عن الحكم ولم يكن يتصور اقترابها منه لم يكن أحد من الإسلاميين يشعر بإمكانية حصول حرج في الممارسة بين الدعوة والسياسية، ذلك أن الاكتفاء

نحو فاعلية أفضل

إنكار منابر السياسية ومقاومة فساد الحكام في بدايات الصحوة هو من صميم الدعوة وواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولكن حينما طال هذا الصراع وأتاحت الفرصة للدعوة لكي تقترب من دوائر الحكم من خلال المشاركة بدأت الممارسة تتعقد وبدأت تظهر تحديات جديدة جعلت الكثير يعتقد بأن تلازم الدعوة بالسياسة بالشكل القائم حاليا قد يعيق تقدم الفكرة الإسلامية على صعيد السياسة وعلى صعيد العمل الدعوي نفسه ويمكننا أن نلاحظ ذلك من زوايا عديدة منها:

1 - أهم مشكلة تواجه الحركة الإسلامية في العلاقة بين الدعوة والسياسة هي صعوبة التوفيق بين الضرورة المبدئية للدعوة والضرورة الواقعية للسياسة، ففي الوقت الذي يلزم على الدعوة أن تبقى سقف مطالبها عاليا لكي تحافظ على مقدسات الأمة ومصالحها ومشروعها الحضاري، يجب على السياسة كذلك أن تتميز بالمرونة وأن تعمل وفق المتاح لكي تستمر في التقدم المرحلي نحو الحكم ولكي تستطيع أن ترفع الحرج على الأمة مهما قل وأن تقدم لها النفع مهما صغر. وحينما يكون الارتباط والتلازم بين الأمرين لا يتقدم هذا ولا ذاك، فلو ضربنا المثل بأعقد القضايا وأهمها التي تواجه الدعوة والسياسة في نفس الوقت وتصورنا بأن الدعوة جارت السياسة في التعامل الواقعي مع القضية فقبلت مبدأ التقسيم الذي أجمعت عليه الحكومات العربية لصاغت القضية وإنهارت معنويات المرابطين في الأرض واستسلمت جماهير المسلمين، ولو التزمت السياسة بصرامة الدعوة ورفضت قبول المتاح تأخرت عن الركب وصاغت منها فرص كبيرة لخدمة الأمة ولو جزئيا، وإذا بقي التردد والاضطراب في المواقف والآراء في مثل هذه القضايا الجوهرية ضعفت الدعوة والسياسة في آن واحد وصاغت مصداقية الأمرين، وما يقال عن قضية فلسطين يقال عن

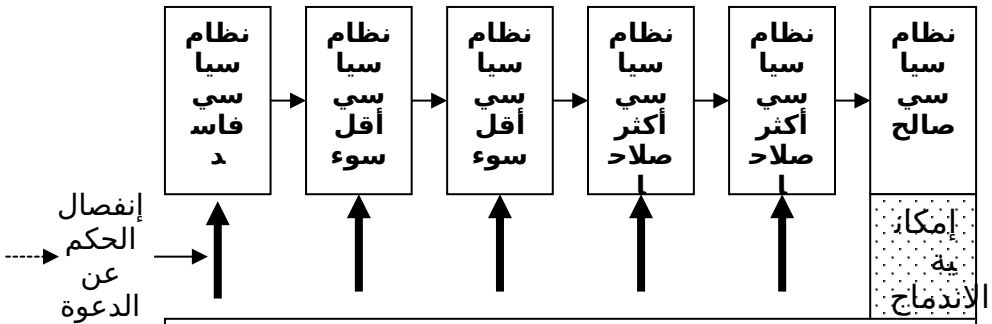
قضايا أخرى أقل حساسية منها وهي كثيرة لا تنتهي يعلمها المجرّب والممارس.

2 - بالإضافة إلى هذه المشكلة الأساسية، يجب أن نذكر بأنه ما دام مقصد الحركة الإسلامية هو خدمة المشروع الحضاري للأمة عن

أهم مشكلة تواجه الحركة الإسلامية في العلاقة بين الدعوة والسياسية هي صعوبة التوفيق بين الضرورة المبدئية للدعوة والضرورة الواقعية للسياسة



طريق الحكم وليس مجرد استبدال حكم بحكم آخر، فإن الفساد العميق الذي وصلت إليه الأنظمة الحاكمة لا يمكن أن يخلفه بشكل جذري ومباشر نظام إسلامي على الطهر والنقاء الذي تعرضه الدعوة الإسلامية، إن ذلك مناقض لسنن التغيير. ولو تكلفت الحركة الإسلامية ذلك بمجملها واستعجلت الأمر لوقعت في مأزق كبيرة تعود بالوبال على تجربتها. إن انفصال الدعوة عن السياسة وقع في وقت مبكر من تاريخ التجربة الحضارية الإسلامية والرجوع إلى ارتباطهما يتطلب السير في الاتجاه المعاكس بشكل متدرج يتناسب مع حجم الانفصال في كل مرحلة إلى أن يتم الاندماج من جديد (إذا كان ذلك لازما في تلك المرحلة) وهذا يتطلب وقتا كبيرا ونمطا محددًا من الأداء نعرضه في حينه (شكل 4).



نحو فاعلية أفضل

3 - إن امتلاك الدعوة بصورتها النموذجية والمبدئية للحكم في وقت يغلب فيه الابتعاد عن التمسك بأحكام الإسلام يُضعف الدعوة نفسها، ذلك أن عدم الاستعداد الكافي من قبل العامة للتضحية ومعاونة الحكام على الإصلاح التدريجي يربك الدعوة وينمي خصومها ومعارضيتها، فهي إن اعتمدت القمع وكممت الأفواه ذهبت رسالتها، وإن تساهلت في شأن العامة والكائدين واندمجت كدعوة في مبدأ التداول على الحكم ضاعت الدعوة ، وفي الحالتين ضياع لها ولمشروع الأمة. وفي مقابل ذلك إن غابت الدعوة عن السياسة ابتعد الحكم عن **شكلاية** **4** ذلك كذلك ضياع للأمة ولمشروعها ولا بد إذن من إيجاد حل يضمن الحسنيين ويبعد السوءين .

4 - إن امتلاك الدعوة للحكم يجعلها حتما تقدم التنازلات التي لم تقدمها أثناء معارضتها لحكم آخر فإذا بدأت في فعل ذلك بدأت مرجعيتها ورمزيتها تتناقص وإذا لم تكن تملك مقومات التحكم في الأمر قد تتسبب هي نفسها في ضياع المشروع الذي أحسنت المحافظة عليه قبل الوصول لهذا، ولكن في ذات الوقت إذا عزفت الحركة الإسلامية عن ولوج عوالم الحكم لن تملك خبرة في ذلك ولا تجربة ولن يحدث التدرج في اتجاه الرشد الذي تحدثنا عنه، فهل من عمل يثبت تراكم التجربة السياسية دون ضياع مرجعية وقديسية الدعوة.

5 - إن قضية الحكم، هي عند غير الدعاة قضية دنيوية والمنافسة عليها هي منافسة على الدنيا، فإذا نافس الداعية على الحكم ضعفت مرجعيته ودفع خصومه السياسيين إلى معاداة فكرته التي وُجد أصلا لجمع الناس عليها، فقد يحارب الناس الإسلام لا قناعة

بذلك ولكن لأنه يهدد مصالحهم إذ يسمح لخصومهم بالاستئثار بالحكم باسمه وهم لا يحسنون ذلك، فهل توجد طريقة أخرى تجعل الناس يتنافسون عن الحكم ولكن جميعا في دائرة الإسلام وداخل مشروع الأمة؟

6 - كل الذي تحدثنا عنه في الفقرات التالية ينطلق من حسن الظن بالدعاة حينما يشتغلون

بالسياسة ويمارسون الحكم، غير أن توقع ضعف هؤلاء، بشكل جزئي أو كلي، عن الالتزام بما دعوا الناس إليه وارد لأنهم بشر أولا ولأن الوقائع شهدت على ذلك ثانيا، ولنا أن

إن قضية الحكم، هي عند غير الدعاة قضية دنيوية والمنافسة عليها هي منافسة على الدنيا، فإذا نافس الداعية على الحكم ضعفت مرجعيته ودفع خصومه السياسيين إلى معاداة فكرته التي وُجد أصلا لجمع الناس عليها



نتصور حجم الانهيار الذي يقع في نفوس الناس بخصوص نظرتهم للدعاة حينما يقع ذلك، ولنا أن نتصور تبعا لذلك مدى الضرر والعطل الذي يصيب المسيرة الإسلامية.

نحو فاعلية أفضل



الإشكالية الثالثة: إشكالية الأنماط الهيكلية

يمكن أن تُعتبر مشكلة النمط الهيكلي للحركة الإسلامية السبب الرئيسي لما سبق، فكما أن الفكر هو الذي يشكل الهيكل يمكن للعكس أن يحدث، إذ كثيرا ما تشكل الأنماط الهيكلية فكر الناس وتجعلهم لا يبصرون من العالم إلا ما هو داخل التنظيم، ولا بد من الاعتراف بأننا نعاني صعوبات جمة بسبب أشكالنا الهيكلية وشروطنا التنظيمية.

1 - إن أكبر مشكلة تتسبب فيها هياكلنا هي أننا صرنا بها فرقا نخوية لا نستطيع أن تستوعب جمهور الناس فالذي ينخرط في صفوفنا يتطلب منه الأمر سنوات طويلة لا يقدر على تحملها كل الناس، واشتراطات شديدة لا يقوى عليها البسطاء. وقد يصلح هذا في فضاءات الروابط الدعوية ولكن إذا تعلق الأمر بالسياسة فإن لكل مواطن صوت، ولكل مواطن الحق وربما الواجب أن ينخرط في أي حزب شاء من غير شروط سوى تلك التي تحدد المعالم الكبرى لهوية الحزب ورسالته وبرنامجه. فلو وجدت أحزاب أخرى غير إسلامية أو إسلامية غوغائية بلا مشروع ستسارع الجماهير إلى الانخراط فيها إذا لمست فيها القوة على التغيير.

2 - إن الانغلاق الذي تتميز به هياكلنا التنظيمية يحرم أداءنا السياسي والاجتماعي من كثير من الكفاءات الصالحة التي تزخر بها الأمة، فقد يأتي أحد هؤلاء لنا لأنه يؤمن بمنهجها السياسي يريد ممارسة حاجته وواجبه في الإصلاح السياسي من خلال الحركة فيربط مصيره بها ويفرغ طموحاته

إن الانغلاق الذي تتميز به هياكلنا التنظيمية يحرم أداءنا السياسي والاجتماعي من كثير من الكفاءات الصالحة التي تزخر بها الأمة



النضالية كلها فيها فإذا به يفاجأ بعد وقت قريب أو بعيد بأنه لا يستطيع أن يندمج كلية في هذا الحزب وأن معايير الانتماء والارتقاء فيه ليست متاحة لكل المواطنين حتى وإن كان فكرهم وسلوكهم ينطبق مع السمة العامة التي يتميز بها عموم أفرادها، ولكي ينسجم مع هذه المعايير عليه أن يقدم الولاء لشيء آخر غير الحزب وهو الجماعة، ولن تشفع له كفاءته مهما علت ولن تسعفه استقامته مهما بلغت لكي يندمج في هذا الحزب أو يتحمل فيه مسؤوليات مهمة فينصرف عنه حينما يتأكد له ذلك، ولا يجرأ أمثاله عندئذ على الاقتراب، ولكن وفي نفس الوقت لو تتساهل الدعوة في فتح أبوابها دون سبق تأهيل للمقبل عليها قد يطول تحقيقه، ستخترق ويغيب سمتها التربوي وربما الفكري وربما تجتث من الداخل.

3 - يشكل هذا الوضع مع مرور الزمن ثقافة تسود التنظيم فيصبح البحث عن الكفاءة آخر شيء يفكر فيه التنظيم بل يسبقه بمسافة كبيرة البحث عن الولاء للتنظيم فتقل المهارة ويكثر العمل الرديء.

4 - إن انغلاق التنظيم ينمي الشعور بالانتماء ويلقي في قلب الأفراد شعورا كبيرا بالراحة يغني عن البحث فيما هو موجود في المحيط الخارجي وربما يجعل الخارج مزعجا ومخيفا فيؤدي هذا إلى نتيجة سلبية غير محتسبة وهي عدم معرفة المحيط الخارجي على حقيقته، كما أن مكونات هذا المحيط الخارجي تصبح متوجسة مما في الداخل الذي لا تعرفه بسبب قلة شفافيته، فيتسبب الأمران في حالات سوء التفاهم والشك والريبة وربما الصدام .

5 - إن عدم قدرة عموم الناس على الانخراط الكلي والحقيقي في هياكل الحركة والاكتماء بالاتصال بها من خلال الخطب الآمرة والناحية يجعل الناس لا يشعرون بمسؤولية تحمل أعباء صياغة المشروع الحضاري لأن ذاك الذي يخاطبهم متحصنا في أصواره لم يشاركهم فيه فهو الأكفأ والأصلح فما عليهم إلا الاتكال عليه ومطالبته بالقيام بالواجب دون غيره وترقب نتيجة ما سيحدث .

نحو فاعلية أفضل



اتضح من خلال عرض هذه الإشكاليات بأنه لا بد من الوصول مرحليا إلى وضع جديد يحافظ على مكاسب المشاركة السياسية التي انتهجتها الحركة الإسلامية، وفي نفس الوقت يصون المرجعية الدينية والدعوة التي أسست لها في بداية الصحو



6 - علاوة على ذلك ونتيجة له فإن التنظيم الذي لا يلتحم مع الجماهير ليحقق الإنتشار المطلوب بشكل منهجي وفي إطار هيكل قادر على الاستيعاب لا تعطيه الجماهير أكثر من

صوتها الإنتخابي إذا أتيح لها ذلك، فيجد التنظيم نفسه وحده في حالة المحن، إذ سرعان ما تنفض الجماهير العديدة التي جمعها الخطاب التعبوي، فيسهل ضربه وتعريته وتأليب الغير عليه.

ثالثا: ما العمل؟ (مقارنة للنقاش)

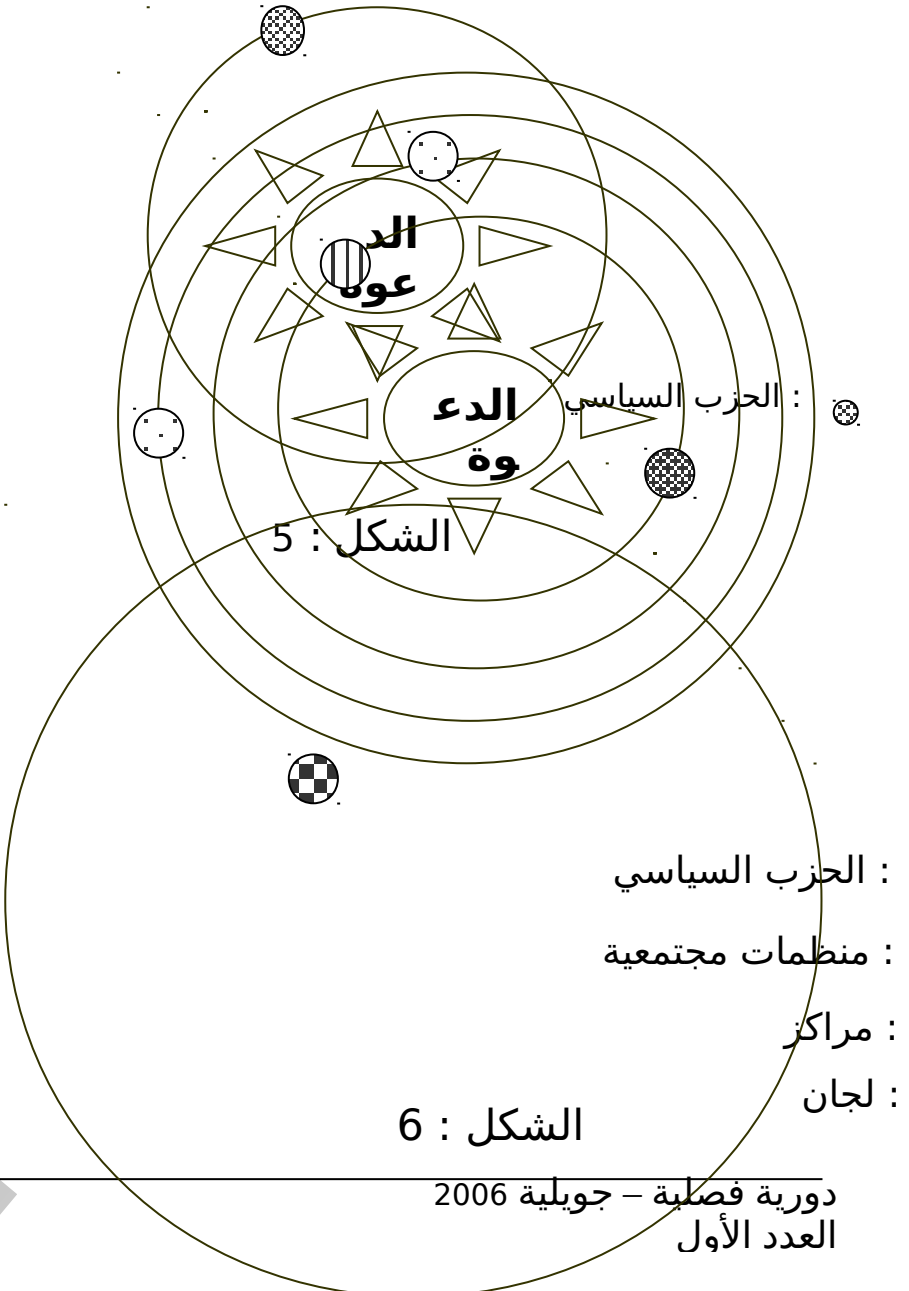
أ - نظريات التغيير:

1 - نظرية التمييز بين المرجعيات:

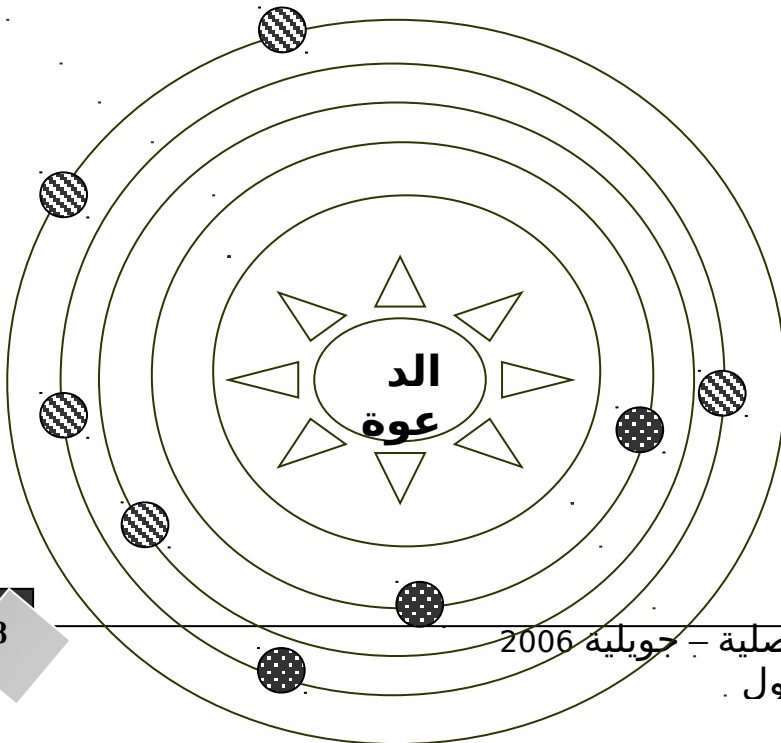
اتضح من خلال عرض هذه الإشكاليات بأنه لا بد من الوصول مرحليا إلى وضع جديد يحافظ على مكاسب المشاركة السياسية التي انتهجتها الحركة الإسلامية، وفي نفس الوقت يصون المرجعية الدينية والدعوة التي أسست لها في بداية الصحو. ويظهر من خلال التجربة بأن هذا يتم من خلال توزيع المرجعيات، على أن تكون المرجعية الشرعية والدعوة هي المرجعية المحورية، وأن تتعد هذه المرجعية عن كل مطالبة للحكم لنفسها ولرموزها في أي مستوى من مستوياته، وأن ينشأ في مداراتها المختلفة مؤسسات مجتمعية متعددة، أهمها مؤسسة الحزب (المرجعية الحزبية) أو الأحزاب السياسية (حسب تطور وتعقد الأوضاع) بشرط أن يزول بشكل متدرج ومرحلي الارتباط التنظيمي بين

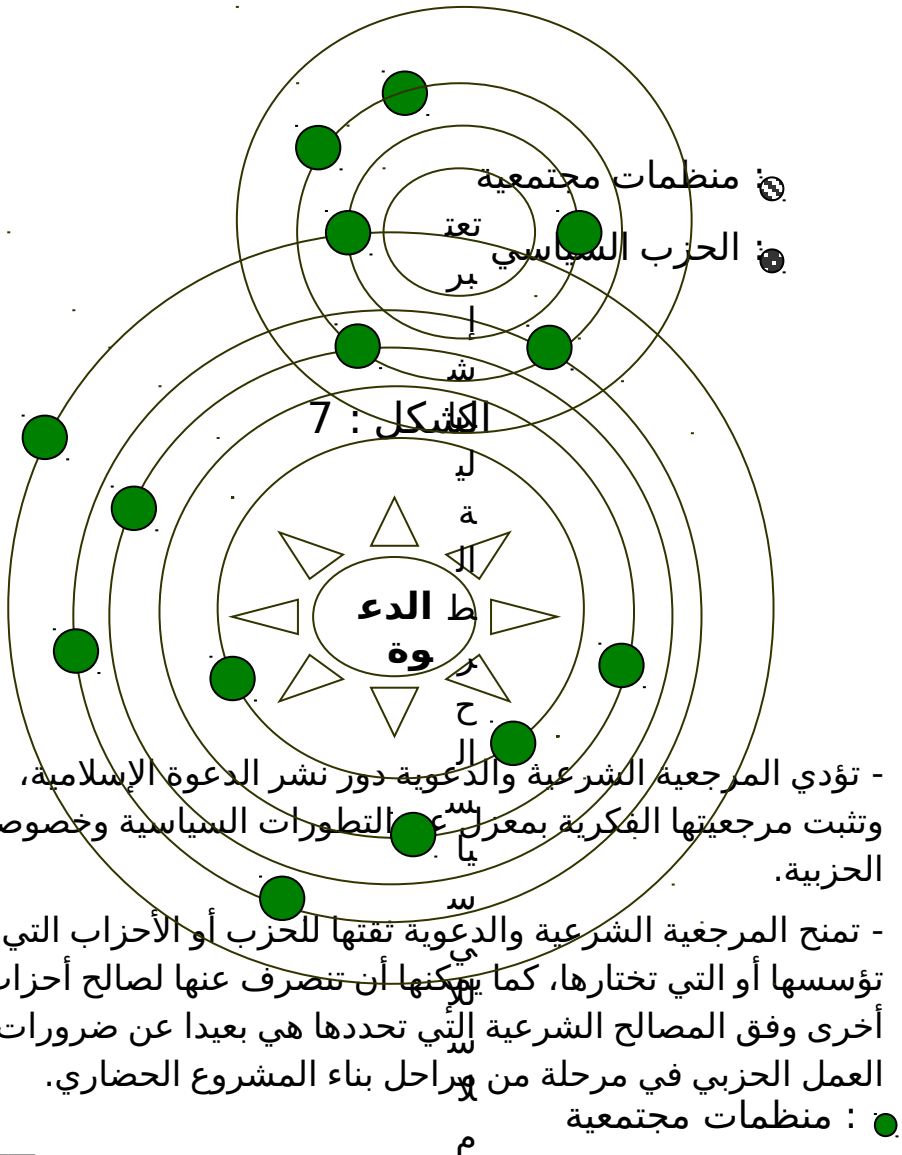


المرجعتين لتبقى العلاقة في الأخير علاقة ولاء عام وترايط فكري
تفرضه قوة الدعوة وجاذبيتها وحضورها من جهة، وصلاحيات عموم
المشتغلين في السياسة من جهة أخرى (الأشكال 5،6،7،8)



نحو فاعلية أفضل





- تؤدي المرجعية الشرعية والدعوية دور نشر الدعوة الإسلامية، وتثبت مرجعيتها الفكرية بمعزل عن التطورات السياسية وخصوصا الحزبية.

- تمنح المرجعية الشرعية والدعوية ثقها للحزب أو الأحزاب التي تؤسسها أو التي تختارها، كما يمكنها أن تنصرف عنها لصالح أحزاب أخرى وفق المصالح الشرعية التي تحددها هي بعيدا عن ضرورات العمل الحزبي في مرحلة من مراحل بناء المشروع الحضاري.

نحو فاعلية أفضل



ع
ش
كا
و
م
عق
- بهذا الشكل تؤدي المرجعية الدعوية ضغطا داخليا على الحكام والأحزاب يخفف أو يلغي الضغط الخارجي الذي تمارسه القوى

الدولية على الأنظمة والقوى السياسية (شكل رقم).

يؤدي هذا التوزيع في الاختصاصات إلى بروز تعددية حزبية إسلامية تتنافس كلها على الحكم باسم الإسلام وهذا يؤدي إلى تفويت الفرصة على العلمانيين الذين يقدمون أنفسهم كحماة للثقافة والمصالح الغربية في بلادنا (أي يكون التنافس على الحكم داخل مشروع الأمة).



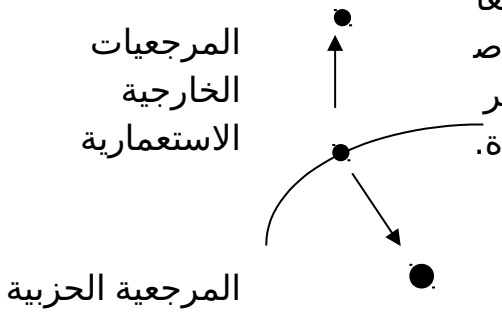
ط
ر
و
م
- يؤدي هذا التوزيع في الاختصاصات إلى بروز تعددية حزبية إسلامية تتنافس كلها على الحكم باسم الإسلام وهذا يؤدي إلى تفويت الفرصة على العلمانيين الذين يقدمون أنفسهم كحماة للثقافة والمصالح الغربية في بلادنا (أي يكون التنافس على الحكم داخل مشروع الأمة).

ير
- تؤدي المرجعية الدعوية دور التصحيح والتوجيه والتربية لإطارات العمل السياسي من خلال العمل العام والتأطير التربوي والنصح المباشر وتوجيه الرأي العام بشكل أساسي ومن خلال وجود وفاعلية رجالها في المؤسسات الحزبية بشكل ثانوي.

ع
- تبقى المرجعية الدعوية تحافظ على سقفها وثوابتها ومبادئها وتدعو الناس إليها ولكنها تقبل أن تؤيد حزبا أو أحزابا تعرض سقفا أدنى في مجال الثواب مما يسمح به الشرع ضمن إطار المقاصد ولكن، وهي تؤيد هذا الحزب أو ذاك، لا تتحمل مسؤوليته وتبقى

تحاسبه على السقف الذي قبلته منه، فإذا تحسنت أحوال الأمة انصرفت إلى حزب يعرض مستوى أفضل وهكذا يستمر التطور المرحلي من خلال تطور الأجزاء من الأسوأ إلى الأقل سوء ومن أقل صلاحاً إلى الأكثر صلاحاً وأثناء ذلك كله تبقى الدعوة على مبدئيتها فإذا صلحت أحوال الأمة أمكن للدعوة أن تندمج بالحكم على منهج الخلافة الراشدة كما جاء في حديث المصطفى عليه الصلاة والسلام.

(شكل رقم 9).



ة
ال
م
عا
ص
ر
ة.

المرجعية
الشرعية

الشكل رقم 9

2 - نظرية الشبكية بدل الهرمية:

تعتبر هذه النظرية هي النظرية التطبيقية لنظرية الفصل بين المرجعيات.

نحو فاعلية أفضل

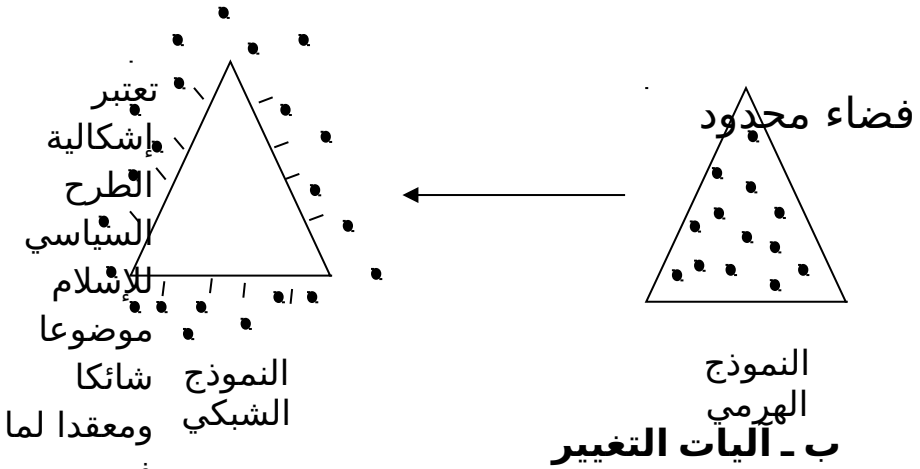
والذي يفرض نظرية الشبكية تحديات العولمة وثورة الاتصالات والمعلوماتية، حيث أصبحت الأنماط الهرمية الهيكلية المغلقة لا تنفع في تسيير شؤون الحركات الإسلامية، إذ أصبح التأثير على المناضلين والمتعاطفين والرأي العام تصنعه وسائل الإعلام الفضائية وشبكات الإنترنت، وعليه فإنه على الحركة الإسلامية أن تنتقل من منهجية المشاركة التقليدية والخروج من النقاش الفقهي المنغلق إلى المشاركة العصرية التي تتيح الفرصة لأكبر عدد ممكن من العاملين للمشاركة في صناعة القرار على مستوى الحي والبلدية والولاية والقطر والعالم، من خلال شبكات المجتمع المدني المتعددة والمتنوعة، علما بأن هذا الأسلوب من العمل لا تقدر عليه الأنماط الهيكلية التي تعتمد على التعليمات والأوامر بل يقوم على أساس:

أولا: بروز قيادات قدوة ذات كفاءات عالية لها القدرة على التأثير عن بعد بالإقناع والتأثير الفكري والروحي والعملية.

ثانيا: استعمال وسائل الإعلام والاتصال العصرية والمتطورة.

ثالثا: اعتماد قواعد النجاح (التخطيط والتدريب)

(..)



1 : كيف سيحدث هذا التغيير؟

إن تغييرا في هذا الاتجاه أو شبيها له قادم لا محال، كثير من الإرهاصات على الأرض تشير إليه، فما الكيفيات التي سيتحقق بها وما هي الكيفية الأصلح :

- التغيير الإرادي من خلال قناعة قيادية جماعية على مستوى الحركات الإسلامية؛ وهو أحسن الاحتمالات

- التغيير من خلال جزء من القيادة تقود الركب دون الجزء الآخر؛ يكون ثمنه غالبا وقد يتسبب في خلافات مضعفة للجميع.

- بروز صحوه وحركات إسلامية جديدة تتجاوز ما هو موجود وهذا يحدث من خلال احتمالين:

. تفرد قيادات إسلامية جديدة بقيادة الركب : ستكون المسيرة مليئة بالأخطاء بسبب قلة التجربة

. اتصال قيادات إسلامية سابقة بالقيادات الجديدة للتعاون بغرض إحداث التغيير: احتمال جيد وصعب

2 - ما هي الطريقة المثلى لتشكيل هذا الفرز في الاختصاصات :

- قواعد أساسية :

- عدم التفريط في الثوابت بشكل مجمل.

- عدم التفريط في المكاسب الدعوية والسياسية القائمة.

- عدم الاستعجال في التغيير.

- عدم المغامرة دون دراسة الحالات حالة حالة.

- مراحل لازمة :

- النقاش الفكري في الموضوع بعيدا عن مؤسسات التداول والقرار (ندوات، مؤتمرات، حلقات نقاش، دراسات...)

نحو فاعلية أفضل

- القيام بتغييرات جزئية مدروسة على مستوى الهيكلة واللوائح التنظيمية لجعلها أكثر مرونة .
- تقوية الجانب الدعوي والتربوي ومأسسته وتوفير قيادات ذات كفاءات عالية جدا.
- تأسيس منظمات سياسية واجتماعية قوية تأخذ استقلاليتها الكلية بالتدرج.
- توزيع الاختصاصات داخل التنظيم وعدم السماح بترشيخ القيادات الدعوية للمناصب السياسية خصوصا الرموز الكبرى وخصوصا في فترة نقصان لمرجعيات الدعوية.
- في الحالتين الأخيرتين يتم التركيز على المرجعية الناقصة فإذا كانت التجربة تحتوي على مكاسب سياسية كبيرة ونقص في المرجعية الدعوية يجب المحافظة على المكاسب السياسية والتأسيس لمرجعية دعوية قوية ومستقلة عن التحولات السياسية لتصبح هذه المرجعية الجديدة، مع الجد والقصد ومرور الزمن هي المرجعية الأساسية في المجتمع، وإذا كان الأمر في التجربة المعنية على عكس ذلك فينبغي المحافظة على المكاسب الدعوية وإقامة مرجعية سياسية جديدة قوية ومستقلة عن مبدئيات ومثاليات الدعوة، وكل ذلك يكون ضمن ما تتيحه الضوابط العامة والمقاصد الكبرى للشريعة الإسلامية.

إشكالية الطرح السياسي للإسلام

د. نصر محمد عارف

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

تعتبر إشكالية الطرح السياسي للإسلام موضوعاً شائكاً ومعقداً لما فيه من مخاطر ومزالق كثيرة؛ لأنه يتعرض للبنية الفكرية للحركات الإسلامية المعاصرة.

وقد ارتبط الطرح السياسي للإسلام بمرحلة ما بعد الخلافة متمثلاً في التركيز على السياسة كمدخل للإصلاح، أو لنقل نظرية التغيير الاجتماعي من أعلى، من الدولة ومن خلال امتلاك السلطة

والسيطرة على النظام السياسي الذي يعد مفتاح التغيير في المجتمع.

وسوف نتناول هذا الموضوع بصورة متدرجة عبر خطوات أرجو أن تكون منطقية في ترتيبها، وأن تؤدي إلى الفهم الأمثل لهذه القضية، دون

التركيز فقط على نقد الحركات الإسلامية المعاصرة، أو نقد المدخل السياسي للإصلاح، أو نقد الطرح السياسي للإسلام؛ لأن النقد في ذاته لا يؤدي إلى وظيفة ما لم نحلل لماذا حدث ما حدث؟ وفي أي ظروف؟ حتى نتفهم أولاً، ثم ننتقد ثانياً.



النقطة الأولى: تعتبر الفترة من عهد محمد علي إلى الآن فترة ثقافية وسياسية واجتماعية مختلفة عما سبقها؛ نظرا لحالة الانقطاع المعرفي والتاريخي مع التراث، وبدء حقبة ومرحلة جديدة تختلف عن سابقتها، اتسمت بالتقليد والافتداء والافتتان بالغرب؛ مما أدى إلى ما أطلق عليه مالك بن نبي القابلية للاستتباع، أو القابلية للاستعمار.

العقلية الحدية.. والثنائيات المتناقضة

في هذه المرحلة اكتسبت العقلية الإسلامية مجموعة من الصفات، منها:

1. أنها أصبحت عقلية أحادية واحدة أو قطبية ثنائية؛ أي إنها لا ترى في الأمور إلا شيئا واحدا، وافتقدت القيمة الوسطية فلا ترى الأشياء إلا على شكل حديات: مع أو ضد، واحد أو الآخر، وبدأت تنظر إلى أحد المداخل، أو أحد الحلول، أو إحدى الوسائل، وتغفل عن الوسائل الأخرى، مع أن المجتمع في ظواهره معقد ومتشابك؛ فلا يمكن الفصل بين السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والديني، إلا أن يكون الفصل بالتحليل بمبضع الأستاذ وفي قاعة الدرس فقط.

وقد أدت هذه العقلية الواحدية الحدية الطرفية إلى فكرة الثنائيات المتناقضة: فإما دين أو دولة، وإما أصالة أو معاصرة، وإما حداثة أو تقليدية، وإما سلفية أو صوفية.. فهناك ثنائيات لا



نهاية لها على الرغم من أن واقع الحياة ليس كذلك، بل هو كل متصل.

العبث بالمفاهيم.. عربية المبنى غربية المحتوى!

2. وحدث خلل آخر هو خلل في المفاهيم؛ فالمفاهيم التي أصبحت تستخدم في الواقع الإسلامي -والعربي بصفة خاصة- مفاهيم عربية المبنى أو عربية اللفظ، ولكنها غربية المحتوى. وحدثت عمليات من الملاء والتفريغ لهذه المفاهيم تستحق الدراسة والرصد.

وأضرب مثالا بمفهوم الدين؛ فهو -كما ورد في اللغة العربية وفي اللغات السامية جميعا- يشمل السياسة، ويشمل الاقتصاد كما في الإقراض والاقتراض، ويشمل الحساب والعقاب كيوم الدين، ويشمل الخضوع والإذعان، ويشمل الاستقرار كما في المدنية، ويشمل مجموعة من المعاني تعني نمطا حياتيا متكاملًا، فيه الاقتصادي والاجتماعي والديني والأخروي والعمراني وكل ما هو داخل في المعنى اللغوي لمفهوم الدين.

هذا الفهم للدين الذي كان يحيط بذلك المعنى الشامل تغير اليوم، فأصبحنا الآن نتكلم عنه ونضعه في صورة ثنائية: الدين والسياسة، وأنهما اثنان، بينما هو الأصل وفرعه؛ فالسياسة فرع عن الدين بمعناه الواسع.

وقد حدث لمفهوم السياسة مثل ما حدث للدين؛ فالسياسة تعني -كما يعرفها ابن القيم- "أخذ الناس إلى الصلاح، وإبعادهم عن الفساد"، أو هي "جلبُ المصلحة ودرء المفسدة".

يقول ابن عقيل -أحد فقهاء الحنابلة-: "لو أنك تقصد أنه لا سياسة إلا ما نطق به الشرع؛ فهذا غلط وتغليط للصحابة.

السياسة هي أي فعل يكون فيه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، ولو

فلفظة السياسة كانت تعني هذا المعنى الواسع المتسع الذي يشمل التهذيب والتربية والإصلاح، ومن ثم لم تكن السياسة هي الدولة، وإنما كانت السياسة هي الفعل الاجتماعي أكثر من كونها هي الدولة.

إشكالية الطرح السياسي للإسلام



لم يفعله الرسول، ولو لم يرد فيه نص قرآني". هذه هي السياسة؛ فهي فعل اجتماعي عام.

وأطلقت السياسة في التاريخ الإسلامي على كل ما يتعلق بأمور التهذيب والتربية والإصلاح والتكوين؛ فنجد كتباً تتكلم عن سياسة الخيل تعنى بأمور تدريب وتمارين الخيل حتى تكون خيلاً مهذباً ومدرباً، وأطلقت على سياسة الصبيان، ولابن سينا كتاب عن سياسة الصبيان، وهناك كتب أخرى تحمل عنوان "سياسة الموردين" بالنسبة للطرق الصوفية. إلى أن كُتِبَ في القرن الماضي في مصر كتاب للدكتور مصطفى كساب 1870م اسمه "سياسة البقر" يتكلم عن سلوكيات البقر في الطب البيطري.

فلفظة السياسة كانت تعني هذا المعنى الواسع المتسع الذي يشمل التهذيب والتربية والإصلاح، ومن ثم لم تكن السياسة هي الدولة، وإنما كانت السياسة هي الفعل الاجتماعي أكثر من كونها هي الدولة.

الأمر نفسه حدث أيضاً مع كثير جداً من المفاهيم؛ فلا نكاد

نجد مفهوماً من المفاهيم المحورية في حياتنا الثقافية إلا وقد عبث به هذا العبث الذي أحدثه الفكر الأوروبي كمحتوى لثقافتنا المعاصرة رغم بقاء العربية لغة لتلك

أما اليوم فإننا نعيش في دول تربط الإنسان من جميع أعضاء جسده بخيوط تتعلق بها في النهاية بشكلٍ أو آخر؛ فلا يأكل إلا بالجمعية التعاونية، ولا يشرب إلا بالتموين، ولا يفكر ولا يتعلم ولا يتطيب ولا أي شيء آخر إلا عن طريق الدولة.



الثقافة.

أصبح الإنسان العربي يتكلم عن لفظة الدين أو السياسة أو الحضارة أو أي ألفاظ أخرى وفي ذهنه يكمن المعنى الأوروبي.

3. إننا كثيرا ما نقرأ التاريخ الإسلامي قراءة غير صحيحة فنتهمه بالكثير ونحن لا نفهم مفاتيح وشفرات فك هذا التاريخ. نحن نتعامل مع التاريخ الإسلامي وفي أذهاننا المجتمع بتنظيماته الحالية الآن، ولكن المجتمع في ذلك الوقت كانت له معادلة أخرى، عناصرها مختلفة، والعلاقة بين عناصرها تلك مختلفة، ونسب تلك العناصر أيضا مختلفة.

من تاريخ الطبقة الحاكمة.. إلى تاريخ المؤسسات
لنأخذ -مثلا- العلاقة بين الدولة والمجتمع.. نجد التاريخ الإسلامي يشهد حالة وجود دولة ضعيفة جدا ومجتمع قوي جدا؛ فقد كان المجتمع هو المعمل الذي ينتج الحضارة، والدولة هي طبقة هامشية في المجتمع لا تؤثر عليه كثيرا؛ بمعنى أن نقاط التماس بين حياة الإنسان العادي والدولة في حياته اليومية نقاط قليلة؛ فهو لا يحتك بالدولة إلا عندما يدفع الضريبة أو المكوس، أو عندما يقع في جريمة توقعه تحت القانون، وفيما عدا ذلك فهو حر.

أما اليوم فإننا نعيش في دول تربط الإنسان من جميع أعضاء جسده بخيوط تتعلق بها في النهاية بشكلٍ أو آخر؛ فلا يأكل إلا بالجمعية التعاونية، ولا يشرب إلا بالتموين، ولا يفكر ولا يتعلم ولا يتطبب ولا أي شيء آخر إلا عن طريق الدولة. هذه الصيغة لم تكن كذلك دائما؛ فالمجتمع هو الذي كان ينشئ هذه المؤسسات التي تستحق أن يُركز عليها ويُفهم.

فالأوقاف مثلا هي مؤسسة إسلامية أساسية في هذا المجتمع، وكانت لها أنواع عديدة ومتعددة غطت كل الوظائف الاجتماعية، وهذه الأوقاف الأهلية وُجدت واستمرت وكانت تعطي للمجتمع استقلالية في مواجهة الدولة، وتجعل دور الدولة

إشكالية الطرح السياسي للإسلام

هامشيا إلى أن ألغيت في مصر عام 1953م، وفي العراق والشام عام 1960م أو قبلها، وأصبحت ملكا للدولة.

والحسبة -كمثال آخر- انتشرت إلى أن كان هناك 124 مؤسسة اجتماعية تطبق عليها الحسبة، ولكل مؤسسة تنظيم داخلي شبيه بنمط الشركات والمؤسسات المعاصرة التي كانت تدار داخليا دون هيمنة من الدولة، وتتعاون مع الدولة في الوقت نفسه؛ فلكل حرفة شيخ للحرفة؛ ينظم العمل بها، ويضع قواعدها، ويصبح وسيط تعاون بين الدولة والحرفة؛ يطبق القواعد، وبعاقب المخالف، ويحافظ على الجودة واستمرار كفاءة السلعة وقيمتها.. الخ. فالحسبة كانت تعتبر الهيئة الرقابية على هذه الوظائف؛ مما يعكس أن هناك 124 فرعا ومؤسسة نقابية أو صنفا من الأصناف الاجتماعية في المجتمع لا تتدخل فيها الدولة لم تنشئه الدولة ولم تكن تديره.

هذا بالإضافة إلى مؤسسات التعليم جميعا، وبالإضافة إلى الفعل الاجتماعي العادي، وبالإضافة إلى عدم ملكية الدولة لأي شيء في المجتمع؛ فلم تكن هناك ملكيات للدولة فيما يتعلق بالصناعة أو بالزراعة أو بالتجارة.

وظل النسق الاجتماعي الإسلامي محافظا على نمطه المتوارث، وهو أنه دولة لها دور محدد هامشي جدا في المجتمع، يقابلها مجتمع قوي صحيح في ذاته. فإذا انحدر وضعف جسده؛ فإن ذلك الضعف يكون تلقائيا وليس بعامل قهر أو عن طريق إضعاف الدولة له. ولتأكيد هذه الفكرة نستطيع أن نقول: إن لحظات انحدر الدول في التاريخ الإسلامي لم يصاحبها انحدر في المجتمعات؛ مما يعني أن كلا منهما له خط صيرورة وتطور مستقل؛ فعندما انحدرت دولة المماليك في مصر وانهارت عسكريا أمام الأتراك أخذ الأتراك الصناع المصريين لبناء حضرة

الدولة العثمانية؛ فمعنى هذا أن المجتمع قوي رغم ضعف الدولة وانهارها، وهكذا.

فإذا أردنا أن نرصد تاريخ الإسلام فلا ينبغي أن نرصد تاريخ الطبقة الحاكمة أو القصر السلطاني أو القصر الأميري ومن يحيط به كما فعل كل مؤرخي الإسلام من الطبري وابن كثير وابن الأثير. بل إذا

أردنا أن نفهم المجتمع فلا بد أن ندرس تاريخا ثالثا هو تاريخ المؤسسات الاجتماعية

إذا أردنا أن نفهم المجتمع فلا بد أن ندرس تاريخا ثالثا هو تاريخ المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في الإسلام، وكيف كان يدار المجتمع اقتصاديا واجتماعيا



والاقتصادية في الإسلام، وكيف كان يدار المجتمع

اقتصاديا واجتماعيا، ولعل ما أضافه الأمير شكيب أرسلان على كتاب "حاضر العالم الإسلامي" يمثل مقدمة في هذا الشأن؛ ذلك أنه ركز على التاريخ الوسيط ما بين تاريخ الطبقة الدنيا وتاريخ الطبقة العليا، وقدم تاريخ المؤسسات الاجتماعية أثناء الفترة المحيطة بالحملة الفرنسية وما قبلها وما بعدها.

تغول الدولة مع استنابات المفهوم الغربي!

4. ومع عصر محمد علي بدأ استنابات مفهوم الدولة الغربي في العالم الإسلامي ففي عام 1805 ألغيت مؤسسة الحسبة إلغاء كاملا، ثم ألغي المماليك كقوة اجتماعية، ثم ألغيت نقابة الأشراف كقوة اجتماعية أيضا، ثم ألغي شيوخ الطوائف، وألغيت هيئة العلماء، وطرد محمد علي الشيوخ إلى دمياط، وحدث نوعٌ من الاحتكار للسلطة في يد الدولة. ومنذ ذلك التاريخ بدأت الدولة تتغول على المجتمع.

إشكالية الطرح السياسي للإسلام

ففي عام 1812م تم وضع يد الدولة على جميع الأراضي الزراعية، حتى أصبحت الدولة تملك ملكية الرقبة، والفلاح يملك حق الانتفاع، ثم بدأ محمد علي في بناء الصناعة المصرية التي تملكها الدولة، وبدأ في بناء المدارس والكليات التي تملكها الدولة، وبدأ ينشئ كلية الطب والمستشفيات التي تملكها الدولة.

بتعبير آخر: بدأت تنشأ دولة على شاكلة الدولة الغربية الرأسمالية التي تتحكم في المجتمع بدرجةٍ أو أخرى، وتطورت بعد ذلك إلى نموذج وصورة من الدولة مختلفة عن النمط المتوارث، تتبعها علاقة بين الدولة والمجتمع تختلف عن النمط المتوارث، وأصبح المجتمع ضعيفا والدولة قوية، حتى تحكمت الدولة في كل شيء، وخرجت عن نمط علاقتها السابقة بالمجتمع.

ومنذ ذلك الوقت بدأت الإشكالية التي نتكلم عليها الآن وهي إشكالية الطرح السياسي، أو أولوية المدخل السياسي للإصلاح أو اعتباره المدخل الوحيد. ومع هذا النمط من انقلاب العلاقة بدأت تظهر في المجتمع المسلم ظاهرة جديدة، وهي أن الدولة تعني القوة وتعني السلطة والسيطرة والتحكم

ومنذ ذلك الوقت بدأت الإشكالية التي نتكلم عليها الآن وهي إشكالية الطرح السياسي، أو أولوية المدخل السياسي للإصلاح أو اعتباره المدخل الوحيد. ومع هذا النمط من انقلاب العلاقة بدأت تظهر في المجتمع المسلم ظاهرة جديدة، وهي أن الدولة تعني القوة وتعني السلطة والسيطرة والتحكم



للسياسة غير ذي معنى؛ لأنها كانت عِلْمَ مصلحة وأصبحت علم قوة.

وبدأت بعد ذلك تظهر في المجتمع المسلم أنماط من الحركات والمنظمات هي نسخ وتقليد للحركات والمنظمات الغربية، سواء على مستوى الدولة أم على مستوى المجتمع؛ فالدولة تنقل المؤسسات الغربية كما هي، والمجتمع يفعل المسألة نفسها حين يحاول أن يقاوم هذا النقل بنقل ما يصاد هذه المؤسسات.

حل علماني في صورة إسلامية!

النقطة الثانية: في ظل هذه الظروف نشأت الحركات الإسلامية، أو نشأت حركات الإصلاح الإسلامي؛ فأصبحت حركات اجتماعية بكل ما لتعبير "الحركة الاجتماعية" في علم الاجتماع من معنى؛ أي إنها بنتُ هذا المجتمع ووليدته. إنها حركات تنطبق عليها صفات أي حركة اجتماعية في أي مكان آخر، تقوم بالإصلاح في ظل معادلة معينة.

فأصبح لا يمكن الفكك أو الخروج من أسر الواقع الذي كانت فيه، وهو واقعٌ يُعلي شأن السلطة والقوة والدولة، ويجعل الدولة هي المدخل الأساسي أو المدخل الأصيل للإصلاح الاجتماعي.

وهذه الحركات أخذت في تنظيمها الداخلي صورة المؤسسة الغربية الهرمية؛ من التدرج إلى النظام إلى انسياب الأمر من أعلى إلى أدنى إلى الرئاسة، ثم بعد ذلك أخذت صورة أكثر قسوة وشمولية، وأصبحت حركات مغلقة يترأسها شخص لا يُخلع حتى يموت، ليس فيها انتخابات داخلية أو ديمقراطية، وليس فيها تداولٌ للسلطة أو المسؤولية.

أي إنه أصبحت تنطبق على الحركات أو المنظمات الاجتماعية -إسلامية كانت أو غير إسلامية- مواصفات المجتمع الذي تعيش فيه، والفلسفة نفسها التي تحكم المنظمات التي تديرها الدولة، أو المنظمات التي تدار في المجتمع بأكمله؛ بحيث أصبحت حركات يسري عليها القانون الاجتماعي نفسه.

إشكالية الطرح السياسي للإسلام



وإنما يعني أننا ننبه إلى حدوث نوع من الانقلاب الكلي أو التغيير الكلي الذي أدى إلى زحزة منظومة قيمية معينة، ونسق معرفي ومؤسساتي معين، وإحلاله نسقا آخر مختلفا عنه مكانه.



الفكرية - فقط - داخل هذه التنظيمات ذات الطبيعة الغربية؛ فالإسلام ليس أكثر من بدائل داخلية، لكن طريقة التنظيم طريقة غربية. وهذا لا يعني أنها مرفوضة، وإنما يعني أننا ننبه إلى حدوث نوع من الانقلاب الكلي أو التغيير الكلي الذي أدى إلى زحزة منظومة قيمية معينة، ونسق معرفي ومؤسساتي معين، وإحلاله نسقا آخر مختلفا عنه مكانه.

هذا النسق الآخر هو نسق يقوم على فهم معين للسياسة وعلى وزن معين للدولة وللمجتمع؛ فوصلنا إلى ما يمكن أن يُطلق عليه علمنة للمجتمع وعلمنة للحلول؛ بمعنى أنه حل علماني في صورة إسلامية؛ لأنه يقوم على المعادلة نفسها والمسلمات نفسها، وهي فكرة التنظيم والسلطة والقوة، فكرة السياسة كمدخل أساسي.

الديكتاتورية المبررة!

إن وجود مفهوم القوة الغربي مع فكرة الشرعية في الإسلام (شرعية الحكم) أصبح يؤدي إلى ظاهرة ديكتاتورية مبررة نضعها في صورة معادلة: (مفهوم القوة الغربي + الشرعية الإسلامية = ديكتاتورية مبررة).

ومنذ ذلك الوقت أصبحت المسألة مسألة حركات أو منظمات أو جماعات تقوم على محاولة إحداث الإصلاح



والتغيير في الدولة بالمنطق نفسه الذي أصبح سائدا في الدولة؛ فلم يُلتفت كثيرا إلى التغيير من أدنى، وإنما التُفت بصورة أكثر إلى التغيير من أعلى؛ التغيير من الدولة، أو من التنظيم السياسي، وبدأنا نشهد مجموعة ضخمة من الظواهر المتناقضة نتيجة وجود نسقين فكريين متناقضين يتعايشان في مؤسسة واحدة: نسق إسلامي كمحتوى فكري، ونسق غربي كبناء تنظيمي وكمفهوم يدير الصراع الاجتماعي أو يتحكم في معادلة الصراع.

إن وجود مفهوم القوة الغربي مع فكرة الشرعية في الإسلام (شرعية الحكم) أصبح يؤدي إلى ظاهرة ديكتاتورية مبررة نضعها في صورة معادلة: (مفهوم القوة الغربي + الشرعية الإسلامية = ديكتاتورية مبررة).

وانتهت الشرعية -سواء كانت شرعية اتساق مع الدين أو شرعية اتساق مع المجتمع، أو رضا اجتماعي- إلى استبداد جاهل، وأقصد بالاستبداد هنا الاستبداد الفكري قبل أن يكون الاستبداد السياسي؛ لأن أخطر أنواع الاستبداد هو استبداد امتلاك الحقيقة، استبداد امتلاك الفكر. فأصبحنا نجد في كل فترة وأخرى ظهور من يدعي أنه يملك الحقيقة كاملة، وأنه المنقذ لهذا المجتمع، وأنه المصلح الأوحى الذي يجب على الأتباع أن يسيروا خلفه ..

وقد أدى نقل التنظيم الهرمي عن الغرب بصورته الموجودة هناك مع فكرة الطاعة لولي الأمر إلى شمولية التنظيم وسلبية الأعضاء الذين لا يعرفون -غالبا- الميثاق الذي ينظم المنظمة التي يعملون بها، وعليهم السمع والطاعة، ومن شذ إلى النار؛ فالتنظيم مع الطاعة يؤدي إلى استبدادٍ قاتل، والطاعة هنا تختلف عن الطاعة في صورتها البسيطة التقليدية القديمة التي لم تشهد مثل هذا النوع من الهرمية والتدرج.

إشكالية الطرح السياسي للإسلام

ومع انتشار عقلية التقليد والنقل في المجتمع والثقافة
-والحركات الإسلامية

جزء منها- ومع
التطورات المتلاحقة
المتسارعة.. ظهر
تخليط شديد؛ فمرة
نكون مع الاشتراكية،
ومرة مع

الديمقراطية ومرة

مع الليبرالية، ومرة مع الرأسمالية، ونبرر كلا من هذه الأشياء
بتبريرات إسلامية.

وكم من الكتابات والأفكار والقناعات انتشرت في الساحة
لا تعبر إلا عن أن العقل فقد القدرة على الاجتهاد والنقد
والمراجعة، وهو يقع تحت ضغوط وتغيرات هائلة في المجتمع
حتى ينتهي إلى التخبط، مرة إلى أقصى اليمين ومرة إلى أقصى
اليسار.

عواقب اختزال الإسلام في السياسة والحكم

ومع ترسخ الاعتقاد في السلطة كمدخل وحيد في الإصلاح
من خلال التطورات التي شهدتها مفهوم السياسة والعلاقة بين
الدولة والمجتمع أصبح المصلح يعتقد أن السلطة هي المدخل
الأساسي للإصلاح، وفي الوقت نفسه الذي يقتنع بذلك لا يملك
إمكانية الوصول إلى السلطة؛ لأن الوصول إلى السلطة يحتاج
إلى قوة عسكرية مسلحة أو التمكن من الفوز في صناديق
الانتخابات؛ فهو مقتنع بالمستحيل؛ مما يؤدي إلى عقلية برجماتية
انتهازية.. إذ ماذا يفعل من يريد الوصول إلى السلطة ولا يملك
إمكاناتها؟ .

لقد كان هدف هذه الحركات الإصلاح الاجتماعي العام الذي يعني أخذ الناس أو تقريبيهم إلى صورة فضلى من الإسلام مع استصحاب التقليد. فعند فقدان المجدد (المجدد هو الذي يحدث تجديدا نوعيا في البنية الفكرية، والمصلح: هو القائد الاجتماعي الذي يسعى إلى إصلاح حال المجتمع) نصير إلى الانسحاق في الماضي، وننفي صيرورة الزمان.. إننا نريد أن نصلح الحال الذي نعيش فيه، وهو حال معقد جدا، ولكننا لا نملك إمكانية التجديد الفكري التي تتواكب مع هذا الزمان..

ثم جاء اختزال الإسلام في السياسة والحكم، وعدم القدرة على تفعيل الجماهير؛ ليؤدي إلى ظواهر مختلفة من تكفيرٍ ورفضٍ وعزلةٍ وانحسارٍ

فماذا نفعل؟ إنه لا مفر إلا اللجوء إلى الماضي ومحاولة البحث فيه عن بدائل أو عن إجابات لأسئلة معاصرة، وأن نحمل

التاريخ همومنا ومشاكلنا، ونسأل ابن تيمية مثلا أن يجيب على سؤال الحزبية والمشاركة السياسية، ونستفتيه في دخول البرلمان والائتلاف الحزبي، وتداول السلطة، والتعايش مع العلمانيين والماركسيين في مجتمع واحد أو سحقهم، وابن تيمية لم يعاصر هذه الظواهر ولم تخطر له ببال ليحجب عليها.

ثم جاء اختزال الإسلام في السياسة والحكم، وعدم القدرة على تفعيل الجماهير؛ ليؤدي إلى ظواهر مختلفة من تكفيرٍ ورفضٍ وعزلةٍ وانحسار، وبما أن الجماهير سلبية فإنها إما أن تُكفر، وإما أن ترفض. والجماعة إما أن تُعزل عن الجماهير، وإما أن تنحسر فتصبح مثل جماعة التكفير والهجرة أو غيرها.

وكذلك نرى التخطيط الناجم عن اجترار تاريخ الإسلام كقوة دولية واحدة واستصحاب التراث الإسلامي الذي أبدع وأنتج عندما كان الإسلام القوة الدولية الوحيدة، أو إحدى القوى

إشكالية الطرح السياسي للإسلام



الدولية الكبرى بالمقارنة بهزال وضعف الواقع الإسلامي المعاصر.

وهذا التخبط هو التخبط في العلاقات مع الآخر، وانتقالها من النقيض إلى النقيض؛ فتجد مثلا في دولنا العربية -برغم المعارضة الشديدة لأمريكا- أن البضائع الأمريكية هي السائدة، وفي ظل محاربة فرنسا أن المدارس الفرنسية هي السائدة؛ فنحن ننسحق أمامهم ثقافيا واجتماعيا، ونحاربهم سياسيا مما يدل على نوع من التخبط والانهازم الداخلي.

ثم نأتي إلى ظاهرة ضعف وزن المجتمع أمام الدولة مع الاعتقاد بأولوية السياسة كمدخل للإصلاح؛ الأمر الذي أدى إلى ظاهرة نعايشها جميعا، وهي ظاهرة الانتحار المتكرر للحركات الإسلامية في مصر وسوريا والجزائر؛ لأنها بنيت على اعتقاد القدرة على إحداث تغيير سياسي بمجتمع ضعيف ودولة تمثل الوحش والغول. فبينما لم تكن تلك الحركات تملك الماكينة اللازمة لإحداث أي توازن مع هذه القوة، إلا أنها كانت -وربما لم تنزل- مقتنعة بأن السياسة هي المدخل الأساسي للإصلاح مع أن الواقع يثبت عكس هذا الأمر مئات المرات.

فما العمل تجاه مثل هذه الظواهر؟

مجرد نقاط نطرحها للنقاش والتفكير والتأمل:

النقطة الأولى: تهميش السلطة ذهنيا وثقافيا: لا

بد من إحداث حالة ثقافية في المجتمع تُهمش السلطة، وتبعدها عن الذهن وتتمثل في إشاعة عدم الاعتقاد في السلطة كوسيلة أساسية للإصلاح، أو كقوة أساسية.

النقطة الثانية: تقوية الفعل الاجتماعي الطوعي

والتطوعي من خلال التركيز على الأفعال الطوعية البسيطة، أو فيما يطلق عليه الآن -في الموضة الحديثة- المجتمع المدني.. وعلى الرغم من أننا لسنا في حاجة إلى هذا المجتمع؛ لأن

مجتمعنا منذ نشأته وهو يعمل بهذه الطريقة؛ فإن هذا يساعد على تفعيل المؤسسات التطوعية في المجتمع وإعطائها دفعات حتى تهمش السلطة في النهاية تهميشا واقعيا بعد أن هُمشت تهميشا ذهنيا وثقافيا.

النقطة الثالثة: بناء مؤسسات الأمة، وإعادة التفكير في بناء الأوقاف، وإعادة التفكير في بناء المؤسسات التي تخدم المجتمع بعيدا عن الدولة.



إحياء الواجبات الكفائية.. سبيل التنمية

✍ د. عبد الباقي عبد الكبير

باحث أفغاني، دكتوراه في الفقه المقارن،

يعمل حاليا بالجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية بمدينة زليتين،
ليبيا.

مقدمة

إن شريعة الإسلام قد جاءت لهداية البشر إلى الطريق
السوي، إقامة للعدل والإنصاف، وتحريراً من عبودية الهوى
والشهوات ومن عبودية التسلط من إنسان على إنسان آخر، ومن
عبودية الخرافات والرؤى والتصورات والمعتقدات الخاطئة،
وإسعاداً للإنسان في هذه الحياة الدنيا وفي الآخرة.

وقد جاءت واجبات الدين متعلقة بالفرد لتحقيق مقصد

الشارع بالقيام بهذا

العمل لكل فرد من

أفراد المجتمع، تزكية

لنفس وتبينا للطاعة

عن العصيان، كما جاءت

واجبات الدين المتعلقة

بالأمة للقيام بمقتضيات

المجتمع القائد الرائد،

الشاهد على الأمم في

نسق تضامني اجتماعي

تحقيقا لمقصد الشارع في حفظ مصالح الأمة بغض النظر عن

ولأهمية هذه الواجبات على واقع الأمة
ومستقبلها تم تكليف الأمة للقيام بها،
وَحُمِلَ إِثْمُ التَّفْرِيطِ فِيهَا عَلَى الْأُمَّةِ بِأَكْمَلِهَا
بِمَا فَرَطُوا فِي أَمْرِ وَهُوَ عَظِيمُ الْخَطَرِ فِي
أَغْلَبِ الْأَحْيَانِ عَلَى مُسْتَقْبَلِ الْأُمَّةِ وَكِيَانِهَا
وَوَظَيْفَتِهَا.



الفرد القائم بذلك، فجاء التكليف للأمة بسد الثغرات والوقوف على الواجبات الجماعية حفظاً لكيان الأمة ومقتضياته، فكان واجب الكفاية إذا قام به البعض بوجه أكمل سقط الإثم عن الباقين بعد تحقق مقصد الشارع من سنهائها.

ولأهمية هذه الواجبات على واقع الأمة ومستقبلها تم تكليف الأمة للقيام بها، وحُمِلَ إثمُ التفريطِ فيها على الأمة بأكملها بما فرطوا في أمرٍ وهو عظيم الخطر في أغلب الأحيان على مستقبل الأمة وكيانها ووظيفتها.

وبما أن الأمة قد مر عليها فترة تاريخية تمكن الآخرون فيها من مصائرهما، وتعطلت إرادة الأمة وخيارها عن تمثيل كيانها والاهتمام بشأنها، فتعطلت جُل الواجبات الكفائية أو انحصر فهمها حول قضايا ومسائل المصير الفردي من كفن وجنازة ونحوها، بدل فهمها في ضوء قضايا المصير الجماعي للأمة، وبذلك تراجعت الأمة عن أداء دورها في الشهود الحضاري واعتلاء موقع العطاء والأخذ الذي أصبح بيد الآخرين، وتحولت إلى موقع التبعية.

إن شحذ الهمم في هذه الأمة يتم عبر الفهم الصحيح

لواجبات الدين،
لتنظيم سير
الحياة وحلقاتها
المتداخلة، وإزالة
بصمات عصور
التخلف التي
تضمنت تهميش
الحياة العامة
ومقتضيات
الشهود والنهوض
والتنمية والرقي عن اهتمامات التدين، وحُصر التدين في المظاهر
التعبدية الفردية الخاصة

إن شحذ الهمم في هذه الأمة يتم عبر الفهم الصحيح لواجبات الدين، لتنظيم سير الحياة وحلقاتها المتداخلة، وإزالة بصمات عصور التخلف التي تضمنت تهميش الحياة العامة ومقتضيات الشهود والنهوض والتنمية والرقي عن اهتمامات التدين، وحُصر التدين في المظاهر التعبدية الفردية الخاصة



إحياء الواجبات الكفائية.... سبيل التنمية

وإفساحه لصناعة غد بلداننا ومستقبلها وفق مخطط الأقوياء، من الدول الاستعمارية في ضوء إستراتيجياتها معتمدة في ذلك على أسس موازين الغلبة في الصراع الحضاري ومراعاة مقتضيات الأمن القومي لبلدانهم في مجتمعاتنا، وذلك في غياب شبه كامل لإرادة الأمة ومصالحها المستقبلية.

يسعى هذا البحث إلى إلقاء الضوء على معنى الواجب الكفائي والعيني، ومقاصد الشرع من التكليف بهما، وآثار الفهم القاصر لفروض الكفاية على الأمة وكيانها ودورها، مع بيان أسباب ذلك القصور، وضرورة المراجعة والتصحيح؛ تأصيلاً للمفاهيم التي تعكس آثارها على واقع الأمة، وأخيراً محاولة بيان النتائج والدلالات، وأرى أن التصدي للقيام بالواجبات الكفائية على الوجه الأكمل يسهم بدور بارز في حل مشاكل الأمة.

الواجب.. أنواعه ومقاصده

أولاً: تعريف الواجب

تعريف الواجب لغة:

تأتي كلمة (وجب) في اللغة العربية بعدة معان:

- أ - بمعنى لزم: تقول: وجب الشيء ووجب البيع جبة بالكسر، وأوجبْتُ البيع فوجب، وأوجبَ الرجلُ بوزن أخرج إذا عمل عملاً يوجب له الجنة أو النار إذا لزم.
- ب - بمعنى استحق: تقول: استوجب الشيء إذا استحقه.
- ج - بمعنى سقط: تقول وجب الميت إذا سقط ومات، ويقال للقتيل: واجب، ووجبت الشمس إذا غابت وسقطت^[1].

تعريف الواجب اصطلاحاً: عُرف الواجب بتعريفات عدة

منها^[2]:

- ما يثاب فاعله ويعاقب تاركه.



- ما طلبه الشارع على سبيل الحتم والإلزام.

- ما يذم تاركه على بعض الوجوه.

ويتضح التعريف بصورة أكبر من خلال ما أورده الإمام الغزالي في "المستصفى" عند تقسيمه لأفعال المكلفين التي تعلق خطاب الشارع بها فقال:

"تقسم الأفعال -بالإضافة إلى خطاب الشارع- إلى:

ما يتعلق به على وجه التخيير والتسوية بين الإقدام عليه والإحجام عنه، ويسمى مباحا.

ما ترجح فعله على تركه.

ما ترجح تركه على فعله.

والذي ترجح فعله على تركه ينقسم إلى: ما أشعر بأنه لا عقاب على تركه ويسمى مندوبا، وما أشعر بأنه يعاقب على تركه ويسمى واجبا.

ثم ربما خص فريق اسم الواجب بما أشعر بالعقوبة ظنا. وما أشعر به قطعاً خصوه باسم الفرض^[3]، ثم لا مشاحة في الألفاظ بعد معرفة المعاني.

وأما المرجح تركه فينقسم إلى ما أشعر بأنه لا عقاب على فعله، ويسمى مكروها. وقد يكون منه ما أشعر بعقاب على فعله وهو المسمى محظورا وحراما ومعصية^[4].

ثانيا: أنواع الواجب

ينقسم الواجب إلى أنواع مختلفة باعتبارات مختلفة:

أولا: باعتبار تعيين المطلوب وعدم تعيينه ينقسم إلى: واجب معين، واجب مخير.

ثانيا: باعتبار تقديره ينقسم إلى قسمين: واجب محدد، واجب غير محدد.

إحياء الواجبات الكفائية.... سبيل التنمية



ثالثاً: باعتبار وقت أدائه ينقسم إلى قسمين: واجب مطلق، واجب مؤقت.

رابعاً: باعتبار المكلف بأدائه ينقسم إلى قسمين: كفائي وعيني، وهذا ما سنفصله تالياً.

تعريف الواجب الكفائي والواجب العيني:

ينقسم الواجب - من حيث تعيين من يجب عليه - إلى واجب عيني وواجب كفائي، يقول الإمام القرافي: الأفعال قسمان: منها ما تتكرر مصلحته بتكرره، ومنها ما لا تتكرر مصلحته بتكرره.^[51]

فالقسم الأول شرعه صاحب الشرع على الأعيان؛ تكثيراً للمصلحة بتكرّر ذلك الفعل كالصلوات الخمس، فإن مصلحتها الخضوع لله تعالى، وتعظيمه، ومناجاته والتذلل له، والمثول بين يديه، والتفهم لخطابه، والتأدب بأدابه، وهذه المصالح تتكرر كلما كررت الصلاة.

والقسم الثاني كإنقاذ الغريق؛ فإنه إذا انتشل من البحر فالنازل بعد ذلك إلى البحر لا يحصل شيئاً من المصلحة، وكذلك كسوة العريان وإطعام الجائع ونحوهما، فجعله صاحب الشرع على الكفاية نفيًا للعبث في الأفعال؛ إذ لا فائدة في الأعيان بالنسبة لها.^[61]

1- الواجب الكفائي^[71]: هو ما يطالب بأدائه مجموع

المكلفين، وإذا قام به البعض سقط الطلب عن الباقين، وإذا لم يفعله أحد أثموا جميعاً، كالذي يجب للموتى من غسل وتكفين وصلاة ودفن، وما يجب لخير الجماعة من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإنقاذ الغريق والقضاء والإفتاء وأداء الشهادة وأنواع الصناعات، قال الشاطبي رحمه الله: "الولايات العامة والجهاد وتعليم العلم وإقامة الصناعات المهمة فهذه كلها فروض كفايات".^[81]

هذا ما قاله العلماء السابقون فيدخل في الواجبات الكفائية

في عصرنا هذا:

هذا ما قاله العلماء السابقون فيدخل في الواجبات الكفائية في عصرنا هذا: التصدي لحفظ المصالح العامة بصورة شاملة، حيث يشمل التنمية الاقتصادية والتكنولوجية من الصناعة والزراعة

التصدي لحفظ المصالح العامة بصورة شاملة، حيث يشمل التنمية الاقتصادية



والتكنولوجية من الصناعة والزراعة،

وكل ما يحتاجه المجتمع لحفظ كيانه وقيمه ومصالحه، وبلغة

العصر: التحرك وفق

الإستراتيجية القومية

الشاملة التي تحقق

الأمن القومي

الإقليمي للأمة، وهذا

التحرك وفق

مقتضيات هذه

الإستراتيجية من

الواجبات الكفائية،

وكل فرد في الأمة مسئول وبتقاعسه أثم، وتنظيم هذه الأفراد

لهذه الوظائف وفق قدرات الأفراد وطاقاتها من وظيفة الدولة

والقائمين على الأمور.

وعلى الأفراد إعانة القائمين على الأمر والقائمين على

الواجبات الكفائية المتعددة، وبهذا يتحول التدين الصحيح إلى

مشروع تنمية بشرية، وتحرك حضاري إنساني يحرك الجهود نحو

الصالح العام بكل فئات المجتمع، وبهذا كذلك يكون القضاء على

الأفهام المنغلقة والسطحية عن الدين والتدين الانعزالي الذي

يكرس التخلف والتبعية والانجرار وراء الآخرين.



إحياء الواجبات الكفائية.... سبيل التنمية

2- الواجب العيني: وهو ما يطالب بأدائه كل المكلفين، وإذا فعله بعضهم لم يسقط الطلب عن الآخرين كالصلاة والصوم... إلخ.

وإذا تعين الواجب الكفائي على شخص أو فئة، فإن واجب الأمة تكون في حمل القادر أو المتعين على مباشرة الواجب الكفائي، وإعانتته حتى يتمكن من القيام بالواجب الكفائي على درجة اكتفاء الأمة من الحاجة إلى تلك المصلحة أو درء المفسدة، وطرق حمل المتعين على الواجب الكفائي وإعانتته كثيرة ومتعددة، من الدعاء والتشجيع والمساهمة في الإعداد، والنصح والنقد والمحاسبة وإحداث كيانات الضبط والضغط ومؤسساتهما، وهذه الوسائل تتجدد بتجدد الزمان، ما يلزم الاجتهاد الدائم والسعي المستمر لتحديث هذه المؤسسات ورفع جدواها والأخذ بتجارب الآخرين في هذا المجال.

وكل ذلك تحقيقاً لمقاصد الشارع في سن الواجبات الكفائية وحمل المتعين والقادر على القيام بها، كما قال الشيخ محمد الخضري بك: "الواجبات الكفائية إذا ورد من الشارع طلب شيء منها، فإنما يوجه إلى البعض القادر على العمل، وعلى بقية الأمة أن تحمل هؤلاء على العمل إذا هم تهاونوا في القيام به، فالمستعدون مكلفون بمباشرة العمل، والباقون مكلفون بحمل القادرين على العمل بمباشرته".^[9]

تقسيمات الواجبات الكفائية:

اجتهد العلماء في تقسيم الواجبات الكفائية، حيث إن أغلب الأصوليين ذهبوا إلى التقسيم الثنائي للواجبات الكفائية، وقسموها إلى واجبات دينية - ويقصدون بها الواجبات العبادية المحضة كصلاة الجنازة - وواجبات دنيوية، ويقصدون بها المصالح العامة كالصنائع المحتاج إليها.^[10]

وقد خالف إمام الحرمين فيما يختص بالواجبات الكفائية
الدينية؛ إذ رأى أن الطبع يحث عليها فأغنى عن حث الشارع
بالإيجاب، ولكن المحققين من العلماء قد رجحوا اعتبارها من
الواجبات الكفائية التي قد أوجب الشارع التصدي لها.^[11]

ولعل هذا الخلاف كان في العصور المتقدمة التي كان فيها
حث الطبع يغني عن حث الشارع بالإيجاب، والجهود الفردية تكفي
في التصدي لاحتياجات الأمة وضرورتها، ولكن في عصرنا هذا
فإن المصالح العامة ضائعة، والأمة قد تضررت كثيرا من هذا
الضياع، وأدى ضياع المصالح العامة أو تعثرها إلى تفوق الأمم
الأخرى علينا في مجالات الحياة المتعددة (المصالح العامة) وهذا
التفوق أدى إلى تكبل الأمة وسلب كثير من حرياتنا في إدارة
شؤونها والتصدي لمصالحها والسعي لحل مشكلاتها.

وإذا كان الناس يمارسون الصناعة والزراعة والتجارة في
حدود الضرورات الفردية أو المجتمعية الضيقة التي تغطي

وإذا كان الناس يمارسون الصناعة
والزراعة والتجارة في حدود الضرورات
الفردية أو المجتمعية الضيقة التي تغطي
احتياجات الناس السوقية وقوام المعاش
الضروري، ولكن هذه الممارسة الفردية أو
المجتمعية الجزئية ليست في إطار تناسق
وخطة عمل جماعية شمولية



احتياجات الناس
السوقية وقوام
المعاش الضروري،
ولكن هذه الممارسة
الفردية أو المجتمعية
الجزئية ليست في
إطار تناسق وخطة
عمل جماعية شمولية،
ترتفع بإنتاجية الأمة
وتحافظ على ميزان

المدفوعات، وتوجه الصناعة والزراعة لحفظ الأمن القومي،
وتصل إلى درجة الاكتفاء الذاتي على مستوى الأمة وفي جميع
المجالات، وحتى لا تؤتى الأمة من خلال ضغط الحاجة.

إحياء الواجبات الكفائية.... سبيل التنمية

فهذا الأمر لا يمكن الاكتفاء به بحث الطباع عليها، بل إن التصدي لكثير من هذه الأمور أرفع من قدرات الفرد وطاقاته، بل من قدرات الدولة القطرية، وإنها من وظيفة طاقات الأمة وكياناتها وإستراتيجيتها الإقليمية، ويحتاج إلى تجميع الجهود وتنسيق الخطط وتوزيع الأدوار لأجل التصدي لها، والسير وفق مقتضياتها، وهنا يكمن السر في إمكانيات النهوض، أو السير نحو تقوقع التخلف والتبعية. وهنا يكمن كذلك السر في واقعنا الأليم وعدم قدرتنا على تمثل الدور الريادي والقائد وسط الأمم.

وقد قسم الشاطبي رحمه الله الواجب الكفائي تقسيماً آخر، وهو كذلك تقسيم ثنائي، ولكن دون التعرض إلى تقسيم الواجبات إلى الدينية والدينية، وأرى أنه في هذا الإغفال للتقسيم السابق قد نحى منحى جيداً، لأن الشريعة جاءت وهي تربط الدنيا بالدين والآخرة، وجاءت لتنظيم الحياة العامة وفق مقاصد الدين والتصدي لضرورات المجتمع المادية والمعنوية، فهو - رحمه الله - قسم الواجب إلى:

ما يختص بباب من أبواب الشريعة كالولايات العامة والجهاد وتعليم العلم وإقامة الصناعات المهمة، فهذه كلها فروض كفايات قاصرة على بابها.

ما لا يختص بباب من أبواب الشريعة كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهو واجب كفائي مكمل لجميع أبواب الشريعة غير مختص بباب من أبواب الشريعة^[12].

وتقسيم الإمام الشاطبي يدل على عمق فهمه لمقاصد

الشريعة، حيث يجعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شاملاً ومكملاً لجميع أبواب الشريعة دون أن يختص

ومقصد الشارع في الواجبات الكفائية هو حفظ مصالح الناس العامة، وما يتعلق بالأمور الضرورية المجتمعية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، وقد أشار العلماء قديماً وحديثاً إلى هذه المقاصد في الواجبات الكفائية

بباب دون باب، وذلك لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يشمل كل نواحي الحياة، فالنقد والتصحيح في نواحي الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أمر بالمعروف ونهي عن المنكر، وبذل الشورى هو أمر بالمعروف، والحدز من الإخفاقات في مجال الإدارة نهى عن المنكر، والسعي لتقويم الأداء في مختلف قطاعات المجتمع من طرف أهل الخبرة والاختصاص هو أمر بالمعروف ونهي عن المنكر، حتى يصبح هذا الواجب قوة دافعة نحو الارتقاء والإتقان ومراجعة الذات، ويصبح هذا الواجب تحسينا عن تكرار الأخطاء، وتمركز الأمراض، وشيوع الإخفاقات.

مقاصد الشرع في الواجبات الكفائية والعينية:

مقصد الشارع في الواجبات العينية هو إصلاح الشخص واستقامته بالدرجة الأولى، وإن كانت الواجبات العينية في شريعة الإسلام تخدم الحياة الاجتماعية العامة، وتساعد في إحداث التضامن والتكاتف الاجتماعي.

ومقصد الشارع في الواجبات الكفائية هو حفظ مصالح الناس العامة، وما يتعلق بالأمور الضرورية المجتمعية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، وقد أشار العلماء قديما وحديثا إلى هذه المقاصد في الواجبات الكفائية، ونذكر على سبيل المثال أقوال بعضهم رحمهم الله:

قال الشاطبي: "وذلك أن الكفائي قيام بمصالح عامة

لجميع الخلق".^[13]

وقال العز بن عبد السلام حول مقصود الشارع في الواجبات العينية والكفائية: "واعلم أن المقصود بغرض الكفاية تحصيل المصالح ودرء المفاسد دون ابتلاء الأعيان بتكليفه".^[14]

وقال السيوطي: "فروض الكفاية أمور كلية تتعلق بها مصالح دينية أو دنيوية لا ينتظم الأمر إلا بحصولها، فطلب الشارع تحصيلها لا تكليف واحد بعينه".^[15]



من آثار الفهم القاصر لأبعاد الواجبات الكفائية

إن انحسار الفهم عن الأبعاد الحقيقية للواجبات الكفائية، وقصورها عن مقتضيات الحياة العامة، وحصرها بقضايا الكفن والجنائز والدفن: هو فهم قاصر يخالف فهم السلف الصالح والفقهاء الأقدمين عن الواجبات الكفائية والمقاصد الشرعية التي رعى الشارع إلى تحقيقها من خلال الواجبات الكفائية، الأمر الذي ترك آثارا سيئة وسالبة على واقع الأمة، وجعلها تقصر عن أداء دورها وسط الأمم والشعوب.

إن تصحيح فهم أبعاد الواجبات الكفائية، ثم إيجاد وإحداث آليات للسير مع مقتضياتها والقيام بها هو الذي يحفظ للأمة عافيتها أو بعبارة أخرى هو الوسيلة الوحيدة لاستعادة عافيتها ثم محافظتها، وبقدر التكاسل والتقاعد عن القيام بالواجبات الكفائية يكون فقدان الدور في الشهود الحضاري، وإن التعميم لشمول الفهم عن الواجبات الكفائية هو خطوة أولى في محاولات النهوض والقيام بالواجبات المجتمعية، لكن الفهم وحده لا يكفي إذا لم يلزمه الترجمة إلى الواقع.

وفيما يأتي محاولة لتوضيح آثار قصور الفهم لأبعاد الواجبات الكفائية في بعض مجالات الحياة من العلوم الكونية والإدارية والخطاب الدعوي ومؤسسات التعليم.

أولا: في ساحة الفقه السياسي

إن قصور الفهم في ضروريات الحياة السياسية، وعدم القيام بالواجبات الكفائية فيها أدى إلى سيادة الاستبداد والنظام الإرثي الذي كان في كثير من الأحيان يفتقد عنصري القوة والأمانة، الصفتين اللتين يجب توفرهما في القيادة السياسية، فاختيار حاكم المسلمين لم يكن باختيار حر من قبل الأمة وممثليها، بل إما بالعهد من الوالد لولده أو بالقهر والغلبة، وهما

الطريقتان اللتان ليستا طبيعيتين في الرؤية الإسلامية للنظام السياسي.

وأدى ذلك إلى أن تكون الإرادة السياسية عاجزة عن تحمل مسؤولياتها والقيام بواجباتها تجاه الأمة، بل ومعظم الحديث والتنظير في فقهننا السياسي كان عن حقوق الحاكم على الرعية دون العكس، أو حصر حقوق الرعية في عبارات عامة لا تسمن ولا تغني من جوع، أو لم تتجاوز الورق الذي كتبت عليه.

كما أن الفهم في القيام بالواجب الكفائي في نصب الإمام

ومبايعته أصبح بعيدا عن مقاصد الشرع في القيام بالمصالح العامة (جلب المصالح ودرء المفسدات)

ومبايعته أصبح بعيدا عن مقاصد الشرع في القيام بالمصالح العامة (جلب المصالح ودرء المفسدات)، الأمر الذي يتطلب قدرة الحاكم على أداء مسؤولياته



وواجباته، والتأكد من هذا الأمر كذلك واجب على الأمة حتى لا تكون مقدرات الأمة في أيادي قاصرة غير قادرة على تحقيق المصالح للأمة.

ولكن الفهم الديني قد اقتصر على أن مجرد إقامة الخليفة أو الإمام أو رئيس الدولة تعفي الأمة عن ذنب التتعاس عن واجب نصب الخليفة دون أن يضاف إلى ذلك قدرته على العطاء وتمكنه من القيام بالوظائف المنوطة به على الوجه الأكمل، بالأخص في ضوء التحديات التي تواجه الأمة في عصرنا هذا، الذي لا يكفي فيه مجرد نصب الخليفة، بل لا بد من قدرته الفائقة على العطاء.

حيث إن أعداءنا يغيرون القيادات وفق معايير القدرة على العطاء كل أربعة أعوام، ونحن نجلس لعطاء كثير من القيادات السياسية قد شاخت دون أن تعطي فرصة العطاء للقيادات

إحياء الواجبات الكفائية.... سبيل التنمية

الشابة والتنافس في العطاء، الأمر الذي يؤدي كنتيجة طبيعية إلى تخلف الأمة وضياع مصالحها مع عدم شعورنا بالذنب في العقليات المتدنية، حتى في عقليات بعض علمائنا ولا أقول الكل، من عدم القيام بالواجب في هذا المجال، أو حمل القائمين - كما أشار إلى ذلك الشيخ محمد الخضري بك^[16] - بالأمر إلى القيام بوظائفهم عن طريق إحداث مؤسسات المراقبة والمساءلة والنصح والنقد والشورى وإبداء الرأي.

لقد أبعدت الإرادة السياسية خصيصة "الاحتساب" عن

لقد أبعدت الإرادة السياسية خصيصة "الاحتساب" عن ساحة الحياة السياسية، ولم تعمل على تطهيرها في العمل السياسي، أو تكوين المؤسسات المطلوبة لذلك، وأصبحت عمليات "الاحتساب" محصورة في مظاهر التدين الخاصة التي هي في الغالب واجبات عينية فردية



ساحة الحياة السياسية، ولم تعمل على تطهيرها في العمل السياسي، أو تكوين المؤسسات المطلوبة لذلك، وأصبحت عمليات "الاحتساب" محصورة في مظاهر التدين الخاصة التي هي في الغالب واجبات عينية فردية.

وعمليات الاحتساب في الحياة السياسية العامة -إن وجدت- كانت فردية وسرعان ما تعمل السلطة السياسية على تضييقها بغية القضاء عليها. أما أن تحدث وتُنشأ مؤسسات الاحتساب في الحياة السياسية العامة لتمارس عملية المراقبة والنصح، فالإرادة السياسية كانت عاجزة عن ذلك بسبب استبدادها وعدم قناعتها في حق الشعب في المراقبة والنصح، أو عدم تجرد السلطان لخدمة الشعب وتقليل الأخطاء وابتغاء الصواب في الرؤية والممارسة.

لكن في العصور المتأخرة، بعد أن فهم السلطان أنه غير مرغوب فيه لدى الشعوب، ولا يملك سندا شعبيا، وأن الشعوب تريد التخلص منه لعدم جدوى وجوده في هذا الموقع، ركن السلطان إلى الآخر خارج حدودنا الذي تفوق عسكريا في الآونة الأخيرة ليحفظ للسلطان عرشه ويمده بالوسائل الحديثة لقمع معارضيه، الأمر الذي أدى إلى أن تفقد السلطة حريتها في خدمة مصالح شعبه، بل وتسقط في سراب الإملاءات الخارجية التي حولت سياساتنا لخدمة المصالح القومية للدول الأخرى التي ليست بالضرورة متفقة مع مصالح دولنا، بل في أكثر الأحيان تتعارض مع مصالحنا.

وبذلك تضررت
التنمية الاقتصادية،
وتضررت مشاريع
الصناعة ولم تسمح
لقيامها إلا في
مجالات محدودة
وصغيرة جدا، لا
تتوافق مع مقتضيات
الأمن القومي الاقتصادي لبلداننا، وبذلك قد افتقدنا في السلطان أمرين أساسيين: القدرة والذكاء والنبوغ والإبداع، والإخلاص والتجرد والأمانة والتفاني للمصالح الوطنية، وأقصد بالسلطان المؤسسة القائمة بأمر البلاد.



هذا ما يتعلق بالسلطان الذي أراد أن يبقى بعيدا عن أعين المراقبة ثم المحاسبة، وأن يفعل في مقدرات الأمة ما يشاء دون أن يكون للأمة الحق في أن تستفسر ماذا عمل ولماذا عمل؟. إن أزمة الفهم والوعي عن الواجبات الدينية في مجال السياسة لا بد من معالجتها؛ فإن الأفهام قد قصرت عن أبعاد الواجبات الكفائية في إحداث مؤسسات الضبط والنصح

إحياء الواجبات الكفائية سبيل التنمية



والمراقبة في مجال الحياة السياسية، الأمر الذي أدى إلى أن تكون العلوم السياسية خارجة عن اهتمام التدين.

ثانيا: في ساحة العلوم الكونية

قلة الاهتمام بالعلوم الكونية أبعدت الأمة عن فرص التسخير المتاحة للإمكانات المكنونة تحت الأرض، سواء لأغراض البناء والتعمير ووسائل الراحة لعيش الإنسان أم لأغراض الدفاع، الأمر الذي جعل الأمة متطفلة على أيدي الآخرين في مجال الصناعة، ورغم وفرة الأموال التي استودعت في البنوك الغربية، إلا أننا نستخدم الصناعة الغربية من المكنسة حتى السيارة والطيارة وحتى وقت قريب كان يقول بعض علماء الدين: إن العلوم التطبيقية البحتة لا تدخل في إطار الاهتمام الديني!

هذه العقليات الدينية كان لها الأثر في تخلفنا عن القيام

ويجب أن يوضع موقف البلدان الرأسمالية المتقدمة على رأس الأسباب التي أدت إلى عرقله كل تلك القرارات والتوصيات، وإقامتها الأسوار العالمية التي تحول دون تحويل العلوم والتكنولوجيا إلى بلدان العالم الثالث وتعرقل تصنيعها



بالواجب الكفائي في مجالات العلوم الكونية وسد احتياجات الأمة في الاستفادة منها بما يتناسب مع التحدي الحضاري الذي نواجهه، الأمر الذي أدى إلى تأخر الأمة عن الذين اهتموا بصورة بالغة

بالاكتشافات وسخروا طاقاتهم وقدراتهم لاكتشاف الخصائص والعناصر داخل المنظومة المسخرة للإنسان، للاستفادة منها لرفاهيتهم وقهر الآخرين وإذلالهم واستلاب ثرواتهم ثم ربطهم - فكريا وجسديا - بالأغلال الحديدية بحيث يستحيل معها محاولات النهوض والتقدم.

يقول الأستاذ منير شفيق معلقا على أزمة التنمية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث: "إن جميع هذه الضغوط التي مارسها الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ومنظماتها، ومؤتمرات قمم حركة عدم الانحياز والقمم الإفريقية والعربية

إحياء الواجبات الكفائية.... سبيل التنمية



والإسلامية، وعشرات المؤتمرات والندوات العالمية والإقليمية: لم تؤد إلى النتائج المرجوة، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى تغيير النظام الاقتصادي العالمي الحالي أم بالنسبة إلى النجاح في تحقيق تنمية سريعة في بلدان العالم الثالث.

ويجب أن يوضع موقف البلدان الرأسمالية المتقدمة على رأس الأسباب التي أدت إلى عرقلة كل تلك القرارات والتوصيات، وإقامتها الأسوار العالمية التي تحول دون تحويل العلوم والتكنولوجيا إلى بلدان العالم الثالث وتعرقل تصنيعها، فقد راحت البلدان الرأسمالية المتقدمة التي تسعى بكل السبل إلى إبقاء كل التطلعات التي تعبر عن إرادة الغالبية الساحقة من شعوب العالم حبرا على الورق" [17].

وقد كتب د. أحمد العماري عن المرجعية الفكرية (الأيدولوجية) عن الغزو الأوربي الاستعماري كما تشخصها (نظرية البقاء) في الفكر الأوربي، باعتبارها فكرة تؤكد بجلاء كامل الطبيعة الحضارية للغزو الأوربي المعاصر، لأن نظرية البقاء في النظرية الليبرالية (اللاتينية الجديدة) هو مضمون شامل للهيمنة يحمل مضمون التغيير الحضاري للآخر، ودمج جميع خصوصياته الحضارية في الخصوصية الحضارية اللاتينية وحدها، وبالنتيجة فمضمون البقاء يعني تحقيق العالمية اللاتينية من أجل الاحتفاظ لشعوب الجامعة اللاتينية بالتفوق، عن طريق احتكار شروط القوة المطلقة (التقنية والعلمية والمالية والاقتصادية والفكرية...)، والتعامل مع بقية الشعوب الأخرى على أساس قانون المنفعة، الذي يقوم على مبدأ إضعاف الآخر، وربطه بسلطة الجامعة الحضارية اللاتينية عن طريق التبعية والخضوع المطلق [18].

وقد أكد التقرير المعروف باسم تقرير لجنة برانت (لجنة مستقلة حول قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلي برانت) على

عمق الأزمة التي تجتاح العالم، خصوصا فيما بين بلدان العالم الثالث والبلدان الصناعية الرأسمالية المتقدمة، وهي أزمة تتمحور حول النظام الاقتصادي العالمي الحالي وضرورة تغييره، بما في ذلك حق تلك البلدان بالقيام بدور اقتصادي وسياسي أكبر في المجال الدولي، وحقها باسترداد حقوقها التي سلبها النظام الاقتصادي - السياسي الدولي الراهن.

ولم يستطع تقرير برانت إلا أن يعترف بأكثر من مناسبة بالدور المعرقل الذي تقوم به دول الشمال في وجه تصنيع دول الجنوب ومساعدتها؛ فهو ينتقد مثلا (قصر النظر) و (ضيق الأفق) من قبل الأوساط الحاكمة في بلدان الشمال، فيما يتعلق بمخاوفها المبالغ فيها من تصنيع بلدان الجنوب ولا ينسى التقرير أن يلفت انتباه مواطني بلدان الشمال إلى حتمية مواجهة مشاكل العالم، وضرورة تبني سياسة حاسمة بخصوص المساعدة، مؤكدا لهم أن مثل هذه السياسة ليست في التحليل النهائي عبئا اقتصاديا عليهم وإنما هي عبارة عن استثمار في جو اقتصادي عالمي أفضل وفي حياة دولية أكثر أمنا.^[19]

وبالمناسبة يجب أن يلاحظ هنا الفرق الحاسم بين الإسلام الذي يحرم بيع العلم والتقنيات بالمال أو حجبها واحتكارها، وبين حضارة الغرب التي حولت العلوم والتكنولوجيا إلى احتكار وإلى طريق للسيطرة والتحكم بالشعوب الأخرى.^[20]

وعلى كل، فإن الأمة الإسلامية سواء بفعل الذات من

الخمول والجهل	فإن الأمة الإسلامية سواء بفعل الذات من
وسوء الإدارة وضعف	الخمول والجهل وسوء الإدارة وضعف
التعليم أم بفعل	التعليم أم بفعل الخارج الذي يحتكر
الخارج الذي يحتكر	المعرفة ويستغل الآخر الضعيف وموارده
المعرفة ويستغل	
الآخر الضعيف	
وموارده، لم تتمكن	

إحياء الواجبات الكفائية.... سبيل التنمية

من الاستفادة من طاقاتها في تكوين مجتمع المعرفة الذي يوظف المعرفة لإنتاج المعرفة ثم التقانة، وهذا أمر في غاية الأهمية من الواجبات المجتمعية، وحفظ الأمن القومي، والتوازن الحضاري، وهو من أهم الواجبات الكفائية، في عصر المعرفة والتقانة حيث هما عصب الحياة، وسر البقاء.

إن الأمة الإسلامية تخلفت كثيرا عن البلدان الناهضة في العالم الثالث، ناهيك عن تلك الرائدة في إنتاج المعرفة، وعجزت عن امتلاك مقومات مجتمع المعرفة، سواء على مستوى امتلاك رأس المال البشري راقى النوعية أم على مستوى كم الإنتاج المعرفي، كما تدل إحصائيات واستخلاصات تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لذلك لا بد من ضرورة السعي نحو تكوين مجتمع المعرفة، والسعي نحو نقل وتوطين التقانة، الذي يتطلب فعالية السياق التنظيمي لإنتاج المعرفة، بما يضمن قيام نسق للابتكار يقوم على الإدارة الكفاء لنقل التقانة من خارج المجتمع، واستيعابها في النسيج الاجتماعي وتنشيط إنتاج المعرفة المؤدي إلى توليد تقانات جديدة بما يحقق غايات الكفاءة الإنتاجية والتنمية الإنسانية في آن واحد.

ثالثاً: في ساحة الفقه الإداري

اهتمامنا - على مستوى الأمة - بالعلوم الإدارية لم يكن أحسن حالا من سابقتها، حيث أصبحنا عاجزين عن الاستفادة من القدرات العقلية في البلاد وتنظيمها في مؤسسة إنتاجية عالية، وعاجزين عن أن نجعل كل كفاءة في مكانها المناسب بعيدا عن مقتضى الولاءات العائلية والحزبية، بل أصبحت الوظائف العليا في بلادنا مرهونة لمن أثبت ولاء للغير أو تملقا للسلطان.

ودراسة العلوم الإدارية أصبحت وردا يدرس في الجامعات دون أن يساهم في حل المشكلات الإدارية للبلاد، والأمة تعاني من تناثر الكفاءات وعدم تنظيمها في منظومة يستفاد من طاقاتها، ويأخذ كل واحد مكانه بقدر طاقته وعطائه، وتصبح قدرات الأمة وطاقاتها في نسيج متماسك يدفع بالمجتمع إلى الأمام، وبذلك يتسنى للأمة القيام بالواجب الكفائي في هذا المجال.

وتشير الإحصائيات إلى أن هجرة العلماء والمهنيين العرب

إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة وصلت حتى عام 1976م إلى حوالي 24000 طبيب و 17000 مهندس و 75000 مشغل بالعلوم الطبيعية، وقد تصاعد	وتشير الإحصائيات إلى أن هجرة العلماء والمهنيين العرب إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة وصلت حتى عام 1976م إلى حوالي 24000 طبيب و 17000 مهندس و 75000 مشغل بالعلوم الطبيعية
--	---

هذا العدد حتى نهاية القرن العشرين إلى حوالي مليون مهني عربي^[21]، ومن دولة مصر وحدها قد هاجر أكثر من 450000 من حملة المؤهلات العليا إلى الغرب، وهذا التقرير يؤكد على الإخفاق الذي تعيشه الحكومات العربية في قدرتها على استيعاب أبنائها والاستفادة من قدراتهم^[22].

إحياء الواجبات الكفائية.... سبيل التنمية

وهجرة الكفاءات ظاهرة انتقائية، بمعنى أن العناصر الأنشطة والأكثر تأهيلا هي عادة تزيد فرصة هجرتها، وهي في نهاية المطاف تزيد من عجز الكفاءات في بلداننا مما يؤدي إلى تدني إنتاجية الكفاءات الباقية في مجتمعاتنا ويضعف فرص الوصول إلى مجتمع المعرفة الذي يوظف المعرفة لأن تحكم العلاقات الاجتماعية المتعددة، وتنتج المعرفة والتكنولوجيا، الأمر الذي يكرس التخلف والذي يتنافى مع روح ديننا الحنيف في أن تكون الأمة شاهدة على الناس وقائدة لهم، والتصدي لمثل هذه الإشكاليات التي في أغلبها ترتيبات إدارية ومسألة أولويات وأسلوب إدارة وسياسة، وهي كغيرها من الواجبات الكفائية عجزنا عن القيام بها أو قصرت أفهامنا عن إدراكها كواجبات دينية تقرب بها إلى الله عز وجل ونشعر بالإثم عند التقصير في أدائها.

رابعا : في ساحة الخطاب الدعوي

بسبب ضمور الفهم في الواجبات الكفائية، وقصر الفهم عن درك أبعادها، فإن الخطاب الدعوي التقليدي، أو خطاب التجديد والإصلاح قد تمحور حول الواجبات العينية، ولم يعط حيزا كافيا للواجبات الكفائية، وتركز غالبا على الالتزام الشخصي وترك المنكرات، وكانت اهتمامات معظم الحركات الإسلامية جزئية، لم يصل تركيزها إلى تفعيل المقتضيات الشاملة للأمة الوسط، ولعل هذا يعود إلى:

1- الشعور بأن هوية الأمة في خطر، من خلال حملات التغريب التي تشنها وسائل التأثير وصناعة الأذهان التي تهيمن عليها الدول الغربية، وكذلك حملات المعسكر الشيوعي قبل سقوطه في العقد التاسع من القرن الماضي، فكان الاهتمام بالتربية والالتزام بالدين وسيلة لمقاومة الغزو الفكري الذي استهدف الهوية الإسلامية وسط النشء من أبناء أمتنا.

2- وقوع الحركات الإسلامية في ظروف وملابسات معينة فرض عليها التركيز على معالجة مشاكل محددة كمقابلة الاستبداد السياسي أو الاحتلال الأجنبي أو الانحرافات العقدية...

3- محدودية الفهم، وجزئية الاهتمام، وضيق المعارف، جعل التركيز في خطابات الإصلاح الديني ينصب على السلوك الشخصي، مع إغفال أهمية التصدي للمصالح العامة للأمة، وهذا ربما يكون السبب الأساس في انعزال كثير من زعماء الإصلاح الديني عن ساحة الحياة العامة، وعدم قدرتها على جلب النخبة الثقافية في البلاد، وحتى عدم قدرتهم على الإقناع في الدعوة إلى الدين.

4- الاستجابة الواعية أو غير الواعية للضغوط والمطالب الاستبدادية والسياسات الاستعمارية، التي تريد أن تكون ساحة المصالح العامة في عالمنا الإسلامي بعيدة عن الطريق المعرفي وفق مقتضيات مجتمع المعرفة، وبعيدة عن الشفافية التي تجعل العيب والاختلاس والفساد يظهر، وبالتالي يختفي، وتوجه الموارد العامة نحو الصالح العام.

5- الخلل في مناهج التعليم الدينية التي لا ترقى إلى مستوى تخريج فئة عالمة بمقاصد الدين في الحياة، بل تخرج حفظة لبعض المتون الفقهية والأصولية، ويتصدرون الفتوى بعيدا عن معرفة الواقع وملابساته.

خامسا: في ساحة مؤسسات التعليم

إن مؤسسات التعليم أصبحت عاجزة عن توفير الكفاءات اللازمة لتطوير وتنمية البلاد، وعند بعض العقليات المتدينة أصبح الذهاب إلى المؤسسات التعليمية المعاصرة لغير	الاستجابة الواعية أو غير الواعية للضغوط والمطالب الاستبدادية والسياسات الاستعمارية، التي تريد أن تكون ساحة المصالح العامة في عالمنا الإسلامي بعيدة عن الطريق المعرفي وفق مقتضيات مجتمع المعرفة
---	--



إحياء الواجبات الكفائية.... سبيل التنمية

العلوم الدينية ظاهرة غير صحية يحتاج إلى المعالجة، دون أن يعلموا حاجة الأمة إلى المعارف الكونية والعلوم البحتة التي ترفع قدرة البشر في الاستفادة من مكونات الأرض التي خلقت لصالح الإنسان وتمكنه من فرص التسخير الكبرى وتعطيه اليد العليا في العطاء والإنتاج.^[23]

والتعليم العالي والبحث العلمي ذو صلة وثيقة بصناعة مستقبل المجتمع، وهو الذي يمكن أن يكون نتاجه مجتمع المعرفة، الذي يوظف المعرفة في سير المجتمع وتطوره في النواحي المختلفة، ولكن النظرة إلى التعليم بهذه الصورة لم تأخذ موقعها في مسؤولياتنا المجتمعية التي يفرضها ديننا الحنيف وتقتضيها مصالح مجتمعاتنا، بل نظرنا إلى التعليم ومقاصده وغاياته من نوافذ ضيقة، لذلك لم يرتق إلى أن يصبح من الخنادق المهمة في تحقيق الشهود الحضاري، والحضور في ساحة التنافسات الدولية، حيث الإنتاج المتميز للمعرفة والتكنولوجيا، والحياة لا تكتب إلا للمتفوقين في هذه المباراة، ويبقى السر في عدم قدرتنا على فهم وإدراك الواجبات الكفائية في هذا المجال.

الأمن القومي والواجب الكفائي

الأمن القومي لا يتعين على وجه التحديد في الأمن العسكري فحسب، المتمثل في القدرة على الدفاع عن النفس وعن الوطن والمقدسات، بل يمتد كذلك ليشمل الأمن الغذائي المتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي من أنواع الغذاء الأساسية، كما يمتد إلى الأمن الاقتصادي المتمثل في القدرة

فالأمن القومي بهذا المعنى هو المصالح العامة المتعلقة بمستقبل الأمة واستقلالها وتفوقها



على الإنتاج ومقاومة الغزو الاقتصادي، ويمتد كذلك إلى الأمن الفكري المتمثل في القدرة على مقاومة الغزو الفكري، ويمتد أخيراً إلى القدرة على التطور في كل هذه المجالات السابقة محافظاً على هذه القدرات ومنمياً لها.^[24]

فالأمن القومي بهذا المعنى هو المصالح العامة المتعلقة بمستقبل الأمة واستقلالها وتفوقها، تلك المصالح التي أمر الشارع بالتصدي لها وهي كما بينا سابقاً واجبات كفائية يجب أداؤها إلى درجة اكتفاء الأمة في حاجتها لها، وإلا فإنها تكون قد قصرت في واجب ديني عظيم الأثر على مستقبلهم.

من أسباب الفهم القاصر للواجبات الكفائية

للقصور في الفهم والقصور عن التفعيل لأبعاد الواجبات الكفائية أسباب عدة، منها ما يرجع إلى أزمة الفكر والفهم والتدين، ومنها ما يرجع إلى أزمة الواقع الاستبدادي في أوضاعنا الإدارية والسياسية ومقتضياتها من غياب الشفافية وغياب مؤسسات المجتمع المدني الحقيقية الساعية للقيام بالواجبات الكفائية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بإقامة مؤسسات الضبط والمساءلة والمراقبة والنصح، والساعية كذلك إلى تمكين الأمة من اختيار القوي الأمين ليأخذ بمقدراتها ويوجهها لصالحها، ويخطط لمستقبلها ويتفانى في ذلك.

ومنها ما يرجع للخارج المنهمك في الشهوات والملذات على حساب الشعوب الأخرى، والذي يخطط لبقاء سيطرته على الشعوب الضعيفة - مدى الزمان - دون رحمة ونظرة إشفاق.

وفيما يأتي توضيح لهذه الثلاثة:

أولاً: أزمة الفكر والفهم والتدين

إن أول ما يبدو هنا حين ننظر إلى القرنين

فمفهوم لا إله إلا الله - مثلاً - الذي يشكل أساس الإسلام كله وأكبر أركانه، تحول إلى كلمة تقال باللسان لا علاقة لها بالواقع ولا مقتضى لها في حياة المسلمين أكثر من أن ينطق بها بضع مرات في كل نهار

إحياء الواجبات الكفائية.... سبيل التنمية



الأخيرين، هو الضباب الشديد المحيط بحقيقة الإسلام في نفوس المسلمين، والبعد المتزايد عن هذه الحقيقة في الحياة الواقعية، أي أنه فساد في التصور والسلوك، فكثير من المفاهيم الإسلامية فسد وانحرف في حس الأجيال المتأخرة ولم يعد شيء منها يشبه أصله الذي كان عليه يوم أن نزل هذا الدين من عند الله.

فمفهوم لا إله إلا الله - مثلا - الذي يشكل أساس الإسلام كله وأكبر أركانه، تحول إلى كلمة تقال باللسان لا علاقة لها بالواقع ولا مقتضى لها في حياة المسلمين أكثر من أن ينطق بها بضعة مرات في كل نهار، فضلا عما أحاط بالعقيدة من خرافة وبدع.

ومفهوم العبادة الواسع قد انحصر في شعائر التعبد التي أصابتها العزلة الكاملة عن واقع الحياة، كأنها شيء ليس لها مقتضى في الحياة الدنيا ولا تأثير!

ومفهوم القضاء والقدر الذي كان في صورته الصحيحة قوة دافعة رافعة، صار في صورته السلبية قوة مخدلة مثبطة عن العمل والنشاط والحركة والأخذ بالأسباب.

وأما ربط الحياة الدنيا بالحياة الآخرة، الذي يجعل الدنيا مزرعة الآخرة فقد تحول إلى فصل كامل بين الدنيا والآخرة، فأهملت عمارة الأرض (التنمية) حين أهملت الدنيا من أجل الآخرة، ونسي الناس موقف النبي صلى الله عليه وسلم من عمارة الأرض والترغيب فيها والحرص عليها وأمر المسلم بها حتى لو لم تتحقق له منها الفائدة المادية في الدنيا، إذ يقول النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها فله بذلك أجر)^[25]. فضلا عن ذلك كله فقد خلت حياة الناس من الروح وأصبحت كلها تقاليد موروثة أكثر مما هي عبادة واعية لله، أو منهج مترابط يحكم الحياة.

[26]

فالعقلية المسلمة قد أصيبت بقصر الفهم لأبعاد مقتضيات الاستخلاف على الأرض، وقصرت كذلك عن الفهم والاعتناء بالسنن

الكونية المتعلقة
بالنهوض والسقوط
للحضارات، والتي
لأجل التأكيد عليها
جاءت القصص
القرآنية التي تتضاعف
آياتها في القرآن
الكريم عن آيات

فالعقلية المسلمة قد أصيبت بقصر الفهم
لأبعاد مقتضيات الاستخلاف على الأرض،
وقصرت كذلك عن الفهم والاعتناء بالسنن
الكونية المتعلقة بالنهوض والسقوط
للحضارات



الأحكام التي استنبط منها هذا الكم الهائل من التراث الفقهي، وأغلب هذه الأحكام هي المتعلقة بالواجبات العينية، وأما الفقه المتعلق بمقتضيات النهوض والسقوط للحضارات فإن حمايته يكون بالواجبات الكفائية التي شرعت لأجل الحفاظ على خيرية الأمة، ووسطيتها وشهودها وأداء دورها الراشد والمرشد وسط الأمم، وبقي هذا الجانب من الفقه مهملا ولم ينل اهتماما من العقلية الدينية والإسلامية، وقد اتكلت الأجيال اللاحقة على جهود السابقين.

لقد نال التراث الفقهي قدرا كبيرا من التقديس حيث البيئة العلمية في أغلب الأحيان كانت - ولا تزال - لا تسمح للاستدراك على السابقين، الأمر الذي أدى إلى تهميش الفقه بالسنن الكونية في العقلية المسلمة، وعدم التشجيع لعلوم الحياة والاستفادة من التجارب البشرية وأخذها والاستفادة منها لأهداف النهوض والتنمية والتقدم، والاستفادة منها في أغراض الدفاع والردع والتخويف.

وكانت نتيجة ذلك، العجز عن الاستفادة والسير وفق مقتضيات دار الأسباب للوصول إلى الأهداف، وتمثيل الأمة الوسط وشهودها في مجريات الأحداث وصناعة مستقبلها، كما جاء العجز في عدم قدرتنا على الاستفادة من الكائنات والطاقات المسخرة، ولكنها مستعصية إلا على من تعلم مقدمات ومعارف التسخير والاستغلال لهذه الطاقات.

إحياء الواجبات الكفائية.... سبيل التنمية

قد تقدم الآخرون في هذه المجالات واستفادوا من
الإمكانات والطاقات الموجودة في الكون، التي مكنتهم من التفوق
الذي جاء بعد تناسقهم مع مقتضيات السنن الكونية، وقد استغلوا
هذا التفوق للبطش والتنكيل بنا، وسلب إمكاناتنا وهدر طاقاتنا،
والتخطيط لإبقائنا في دائرة الخدم لأهدافهم ومصالحهم، وفي
النتيجة فقدنا توازن التدافع بين الحق والباطل، وبدأ التفكير في
التعامل مع الواقع بناء على فقه الضعف مع كثرتنا وكثرة عتادنا
الذي لا نملك حق استعماله إلا ضد شعوبنا.

وعلى الرغم من ذلك كله، فإن هذه الأزمة الفكرية أصبحت
تتلاشى وسط حركة الإصلاح النيرة في العالم الإسلامي، ولكن
الأمّة الآن مكبلة والله المستعان، ولكن العزائم وسط النشء لا
تؤمن باليأس ولا تعرف إلا الجهد والسعي والتعرف على سنن
التقدم والنجاة، وهذا ما يبشرنا بأن المستقبل للعدالة والحق، وأن
الظلم والطغيان لا مستقبل له، وإن ظهرت قوته أمام البشر، وهذا
ما أكدته التاريخ في حياة البشر وسنة الله عز وجل في الكون.

ثانيا: سيادة الاستبداد الفردي

إن الاستبداد قد ساهم بشكل كبير في تهميش المسؤوليات
المجتمعية، والاستبداد دائما يعرقل محاولات الإصلاح السياسي،
كما أنه يسعى من خلال المؤسسة الدينية الخاضعة له إلى أن
يشجع التدين الفردي، ويحذر من التدين الحامل على التدخل في
الشأن العام، ويشجع من خلال علماء السلطان إبعاد الاحتساب
عن الشأن العام وتوجيه عمليات الاحتساب نحو الخروق
والعصيان الفردي، ونحن في واقعنا نرى أمثلة غير قليلة تؤيد
ذلك، كما أن السلطة المستبدة تخالف النقد والنصح ووجود
مؤسساتها الضابطة.

ولذلك فإن وجود الاستبداد يؤدي ويشجع التدين الفردي
وعدم التدخل في شؤون السلطان المستبد، وبذلك تنحسر

الواجبات الكفائية عن الواقع ممارسة وتفعيلا، أو ينحسر فهمها عن القضايا المصيرية للأمة، إلى قضايا المصير الفردي من دفن وكفن و جنازة.. بسبب علماء السلطان، وما يسعى السلطان من خلالهم إلى تكريس السلطنة وتوجيه العقلية المتدنية نحو الطاعة المطلقة له.



ثالثا: الغزو الفكري لخدمة الاستعمار

إن الفهم الشامل لأبعاد الواجبات الكفائية تقف في وجه الأطماع الاستعمارية بصورة قوية حيث إن الواجبات الكفائية ما شرعت إلا لحفظ المصالح العامة للأمة، والاستعمار يريد أن يمتص خيرات البلاد ويحول المواطنين إلى عبيد يكونون في خدمة السيادة الاستعمارية

إن الاستبداد قد ساهم بشكل كبير في تهميش المسؤوليات المجتمعية، والاستبداد دائما يعرقل محاولات الإصلاح السياسي



ويحمون مصالحها، يقول الأستاذ منير شفيق تعليقا على

السياسات الاقتصادية: للدول الرأسمالية:

(في الواقع يمكن

القول إن سياسة

الخطر التكنولوجي أصبحت جزءا من الإستراتيجية الدولية للبلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة تستخدمها للابتزاز السياسي والاقتصادي، كما تستخدمها لإبقاء حالة التخلف في البلدان النامية والعمل على إعادة هيمنتها عليها).^[271]

وبما أن حيوية الدين وعلاقته الوثيقة بالحياة العامة وتنظيمها، تحرك الناس نحو مقاومة الاستعمار بكل صوره

وبما أن حيوية الدين وعلاقته الوثيقة بالحياة العامة وتنظيمها، تحرك الناس نحو مقاومة الاستعمار بكل صوره وأشكاله، عمد الاستعمار عن طريق الوسائل والأدوات التي يمتلكها إلى صرف التوجهات والاهتمامات عن المصالح العامة إلى الأمور الخاصة والاهتمامات الشخصية والمصالح الفردية، كما عمل على إغراء بعض القيادات بميزات ودفعات شخصية مقابل تنازله عن تبني المصالح العامة والدفاع عنها، وقد ساهم الاستعمار في تكوين جماعات تحرم التصدي للاعتداءات الاستعمارية.



إحياء الواجبات الكفائية.... سبيل التنمية



ضرورة تجديد ممارسة الواجبات الكفائية

إن عملية النهوض في العالم الإسلامي من الواقع المرير لا تكون إلا بإحياء الواجبات الكفائية وأبعادها في عقليتنا الدينية، وتفعيلها في حياتنا العملية، وهي عملية تبدأ من تصحيح الفهم وتفقه المقاصد واستحضارها، وأن تصبح الواجبات الكفائية - وهي المصالح العامة ومقتضيات النهوض والخروج من أزمة التخلف -

جاذبة لتديننا وتقربنا

إلى الله عز وجل،

فتكون مقتضيات

التنمية الشاملة،

والتنمية المستدامة،

وانتهاج الفعاليات

التقدمية في مجالات

الحياة المتعددة عبادة

يؤجر بها الإنسان

المسلم ويعمر بها البلد والوطن، فيجتمع الدين مع الدنيا، ويكون التدين عامل الرقي والتقدم وليس عامل التخلف - كما يروجه المغرضون أو الجاهلون بكنه الدين وحقيقته - وبذلك نترك الانعزالية في التدين، والفهم القاصر لأبعاد الواجبات الكفائية التي تضمن التنمية المستدامة للطاقات والقدرات.

النتائج والدلالات

إن الشارع قد أعطى أهمية كبرى للواجبات الكفائية حيث لم يكلف شخصا بعينه بالقيام بها، بل علق التكليف بالأمة جميعا لتكون هي المسؤولة عن قيامها، وتكون أئمة عند التقصير فيها.

إن مقصود الشارع من الواجبات الكفائية حماية المصالح العامة للأمة من جلب مصلحة ودرء مفسدة، وإن التقصير في الواجبات الكفائية يؤدي إلى ضياع المصالح العامة التي تضر

إن مقصود الشارع من الواجبات الكفائية حماية المصالح العامة للأمة من جلب مصلحة ودرء مفسدة، وإن التقصير في الواجبات الكفائية يؤدي إلى ضياع المصالح العامة التي تضر بالمسئوليات المجتمعية للأمة الوسط الشاهدة على الناس



بالمسئوليات المجتمعية للأمة الوسط الشاهدة على الناس، والتي تقوم بعملية البلاغ للناس ونصرة الحق وردع الظالم وتبني حقوق الإنسان بصفته إنسانا، وتشجيع صرف الطاقات في التنمية والإعمار.

إن الواجبات الكفائية في القراءة الدينية المعاصرة قد انحصر بُعدها عن القضايا المصيرية للأمة واقتصرت على قضايا المصير الفردي من كفن وجنازة، الأمر الذي يقتضي الوقوف والمراجعة والتصحيح.

عدم الاهتمام بالواجبات الكفائية في مجال العلوم الكونية أدى إلى تأخرنا في مجال الصناعة والتقانة والاقتصاد، وفوت علينا فرص التسخير التي كان يمكن استخدامها لأغراض الدفاع ومقاصد الردع ورفاهية الإنسان، نحن تأخرنا والآخرون تقدموا في هذه المجالات واحتكروا المعرفة التي هي سر القوة، ولم يسمحوا بنقلها إلا في الحدود الهامشية الضيقة واستغلوها لقهْر وإذلال الشعوب بما فيهم المسلمون، وهكذا أوتينا من قِبَل التقصير في الواجبات الكفائية التي لم نحسن الفهم والاهتمام بأولويتها.

الاهتمام بالعلوم الإدارية والاقتصادية فهي لم تصل إلى درجة الكفاية حتى تسهم في حل مشكلات الأمة الاقتصادية والإدارية، ومؤسساتنا التعليمية تخرج من كليات الاقتصاد والإدارة من يحسن حفظ المعلومات وقراءتها وردا، دون القدرة على الإبداع والتجديد حتى نخرج من نفق الفقر وسوء الإدارة، وذلك بالاستفادة القصوى من إمكانياتنا المالية وقدراتنا البشرية.

قد ساد الفهم لدى كثير من عقلياتنا الدينية بأن المسؤولية عن الواجبات الكفائية تنتهي بمجرد تحمل شخص أو فئة لها، دون أن يشعر بمسئولية المتابعة التي تتمثل في حمل القادر أو المتعين عليه الواجب الكفائي، وأن يصل أدأؤه للواجب الكفائي إلى درجة الكفاية، وهذا الفهم أدى إلى أن تقصر هممنا عن إنشاء

إحياء الواجبات الكفائية.... سبيل التنمية

وإحداث مؤسسات الرصد والمراقبة ثم الاحتساب والنقد المجتمعي كامتداد لمسئوليات الواجبات الكفائية.
إن أزمة الفكر وأدوات الاستعمار كانا وراء قصور الفهم عن الواجبات الكفائية وانحصارها عن مجالات الحياة العامة، وعناصرهما قد خدمت هذا الغرض، وليس بالضرورة اتفاهم في الوسائل والغايات، والكثيرون قد أضروا بمصالح الأمة وهم يحسنون النية والقصد في ذلك.

لا بد من المراجعة للفكر وفهم الأبعاد الحقيقية للواجبات الكفائية وعلاقتها بالنهوض والتقدم والشهود الحضاري وأداء الدور الرسالي، ويكون الاهتمام بها تدينا، وإنزالها إلى الواقع من أفضل القربات عند الله عز وجل في هذا العصر؛ لأنه يكون سببا في إخراج الأمة عن الحالة المأساوية التي لا تحسد عليها.

[1] مختار الصحاح 1/295

[2] انظر: محمد بن محمد (505هـ) المستصفى في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى 1413هـ بتحقيق محمد بن عبد السلام عبد الكافي 1/23، وعلي بن عبد الكافي السبكي (756هـ) وتاج الدين عبد الوهاب بن عبد الكافي السبكي (771هـ) الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1404هـ تحقيق جماعة من العلماء 1/60 ومحمد بن عمر بن الحسين الرازي (606هـ) المحصول في علم الأصول، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى 1400هـ تحقيق طه جابر العلواني 1/177، وعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (620هـ) روضة الناظر وجنة المناظر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض الطبعة الثانية 1399هـ تحقيق عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، وعبد الملك بن عبد الله بن



- يوسف الجويني ت 478هـ، البرهان في أصول الفقه، حققه عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1997م، 1/214.
- [3] يقصد المؤلف بذلك الحنفية حيث يقسم الحنفية الأفعال التي طلبها الشارع على سبيل الحتم والإلزام إلى ما ثبت بدليل قطعي يسمى فرضاً وإلى ما ثبت بدليل ظني ويسمى واجباً.
- [4] محمد بن محمد (505هـ) المصدر السابق 1/24، ومحمد بن علي بن محمد الشوكاني (1250هـ) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1412هـ 1/24.
- [5] شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1/116.
- [6] شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1/116، ومحمد علي بن حسين، تهذيب الفروق والقواعد السننية في الأسرار الفقهية، مطبوع على هامش أنوار البروق في أنواء الفروق، المصدر السابق، 1/127، وجمال الدين عطية، حقوق الإنسان في الإسلام النظرية العامة، [الفصل الرابع، الواجبات في الإسلام](#).
- [7] أنظر في تعريف الواجب الكفائي: جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي الشافعي ت 772هـ، نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للقاضي عبد الله بن عمر البيضاوي ت 685هـ، عالم الكتب، 1/185 وعلي بن عبد الكافي السبكي ت 756هـ وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ت 771هـ الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي عبد الله بن عمر البيضاوي ت 685هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1984م، 1/100.

إحياء الواجبات الكفائية.... سبيل التنمية



[8] الشاطبي (إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي 790هـ) الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، تحقيق عبد الله دراز، 3/381.

[9] محمد الخضري بك، أصول الفقه، ص 43.

[10] محمد أمين (أمير باشا) تيسير التحرير (شرح التحرير للكمال بن الهمام 861هـ) دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2/213 والسيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر 911هـ) الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1403هـ 1/410.

[11] جمال الدين عطية، حقوق الإنسان في الإسلام النظرية العامة، الفصل الرابع، الواجبات في الإسلام، المصدر السابق.

[12] الشاطبي (إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي 790هـ) المصدر السابق، 3/381.

[13] الشاطبي (إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي 790هـ) المصدر السابق 1/177.

[14] العز بن عبد السلام (عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام 660هـ) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار الكتب العلمية، بيروت 1/41.

[15] السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر 911هـ) المصدر السابق 1/410

[16] محمد الخضري بك، المصدر السابق ص 43.

[17] منير شفيق، قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الثانية 1992م ص 100.

[18] د/ أحمد العماري، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار (المغرب نموذجا) سلسلة الرسائل الجامعية)

(20) المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى 1997م ص 5.

[19] منير شفيق، المصدر السابق، ص 99.

[20] نفس المصدر، ص 98.

[21] د/ نادر فرجاني، هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور إستراتيجية لتطوير التعليم العالي، وهو منشور على موقع المشكاة على العنوان التالي :

www.almishkkat.org/arabdoc00/ar-immigr/ar-immigr.htm

[22] أحمد منصور، أسباب ظاهرة هجرة العقول العربية إلى الغرب، برنامج (بلا حدود) من قناة الجزيرة وهو منشور على الموقع التالي:

<http://www.arabmed.de/bilahdud.htm>

[23] انظر: محمد الخضر حسين، رسائل الإصلاح، أشرف على طبعه ونشره علي الرضا التونسي، 1971م، ص 227.

[24] د. خالد عز الدين إسماعيل و د. سراج الدين السيد حبيب، الأبعاد التكنولوجية للأمن القومي العربي، المرجع السابق، ص 531.

[25] أخرجه أحمد في مسنده عن أنس بن مالك 3/184-191، دار المعارف القاهرة.

[26] أحمد محمود طنش، أثر المنهج الحضاري في تحقيق التنمية الاقتصادية المعتمدة على الذات، رسالة قدمت لنيل درجة الدكتوراه، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، تحت إشراف الأستاذ الدكتور حسن صادق حسن، عام 1997م، ص 23.

[27] منير شفيق، قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري، المصدر السابق ص 100

التحديد بين ضرورات الداخل وإملاءات الخارج



هشام منور
كتاب فلسطيني

يشير مفهوم "التحديد" جدلا متزايدا في الآونة الأخيرة، في سياق تنازع كل فريق على امتلاك الحق في تفسيره وتجسيده، وإيجاد المستند المعرفي لوجهة نظره في ثنايا تراثنا، وقد زاد الصراع المتفاقم مؤخرا حول طبيعة هذا المفهوم (التحديد) ومجالاته وقضاياها وأساليبه ووسائله: من ضبابية المفهوم وهلاميته، فلا تكاد تجد اتفاقا ذا شأن حول جوهره، في الوقت الذي لا تكاد نجد فيه اختلافا حول ضرورته وراهنيته!.

ويأتي الكتاب الذي بين أيدينا ليقدم مساهمة فاعلة ومهمة لمجموعة من الباحثين الذين شغلهم مفهوم التحديد على صعيد التجذير أو التثمير، ليكون لبنة ثانية في "ملتقاهم الفكري"، وهم ثلة من الأكاديميين المختصين في مجال العلوم الشرعية والإنسانية على حد سواء، جمعتهم الرغبة في توضيح مفهوم التحديد وبلورته، فكان كتابهم الأول "خطاب التحديد الإسلامي.. الأزمنة والأسئلة"، ويأتي كتابهم الثاني "الإسلام في عالم متغير" خطوة ثانية في هذا الصدد، لكنها قد تفهم على أنها ارتكاس عن النهج إذا أخطئ فهمها!



نظرا لانصياع مجمل الكتاب لنبرة الخوف على مفهوم التجديد
ومساره من الاستلاب للخارج والانصياع لمتطلباته.

جدل الديني والسياسي :

حقاً، "ربما يُفسد التجديد أحياناً، لكن التقليد المحض يفسد إفساداً مطلقاً"، بهذه المقولة يفتتح الباحث (معتز الخطيب) بحثه "تجديد الخطاب الديني بعد 11 أيلول جدل الديني والسياسي"، ليؤكد ابتداءً على شرعية المصطلح "التجديد" من خلال وروده في سياق حديث نبوي شهير، على الرغم من عدم نيّله لذات الشهرة مطلع القرن العشرين إلا بعد أن خفت وهج مدرسة الإصلاح التي نسبت لمحمد عبده، مطلع الستينيات والسبعينيات "فبقي مقصوراً على فئات نخوية ولم يتحول إلى عمل مؤسسي واسع، فضلاً عن حديث الصحافة".

ويحدد الباحث غايته من هذا البحث بأنه لا يفتأ يدرس كيف تحول هذا الخطاب إلى موضوع اهتمام الشرائح السابقة، ويحاول أن يفسر كيف تحول الحديث بعد 11 سبتمبر من حديث عن الإرهاب، إلى حديث عن إصلاح العالم العربي، وتجديد الخطاب الديني، ليدرس جدل الداخل والخارج، ومفهوم التجديد المطلوب بحسب الاتجاهات المطالبة به، وكيف تحول التجديد من مطلب للإصلاحية الإسلامية إلى مطلب للإصلاحية الأمريكية، ومصير مشروع التجديد الإسلامي في هذا الجدل، وكذلك مصير المشروع الأمريكي معتمداً على جدل الديني والسياسي.

يحاول الخطيب في مفتتح بحثه أن يجد إطاراً تفسيريّاً للسياسة الأمريكية ومقاربة تاريخ 11 سبتمبر لبحثه، فيجد أن جميع المقاربات لهذا الحديث على تنوعها قد آلت في النهاية إلى التركيز على البعد المعرفي الثقافي الذي ربما كان نتيجة طغيان المنظور الثقافي والتحليل السياسي في ظل العولمة وحديث ما سمي بصراع الحضارات. فالحديث عن الإرهاب ومتضرره جر إلى الحديث عن التغيير والإصلاح على مستويات مختلفة ومنها الديني والثقافي لشعوب المنطقة المفرخة أساساً لعناصر الإرهاب حسب الزعم الأمريكي.

إن سؤال المفهوم الذي طرح أميركيا حول ماهية الإرهاب،
تعتمد تحويله إلى مفهوم ضبابي ممزوج بالهاجس الأمريكي من
التهديد الإسلامي بعد أحداث 11 أيلول، وبالرغبة في مد حلم
الإمبراطورية على العالم بأسره وقلبه في الشرق الأوسط.
فتحولت الحرب على الإرهاب، حسب المحافظين الجدد، إلى
حرب على الأفكار التي ولدت هذا المفهوم ووسائل مكافحته
التمثلة بتجديد الخطاب الديني والضغط على المؤسسات الدينية
لتغيير المناهج وإقامة المحطات الإعلامية لنشر خطابها مباشرة.
وقد حلل المحافظون الجدد الباعث من وراء نشوء ظاهرة
الإرهاب وردوها إلى مشكلة بنيوية في العالم العربي والإسلامي:
أسبابها سياسية واقتصادية وثقافية، في نزعة غربية تطهيرية لا
تخلو من امتهان للآخر واحتقار له.

وعلى أساسه فإن السياسة الأمريكية حيال المنطقة وبدافع
المصلحة قد تبدلت من صرف النظر عن سياسيات حكام تلك
البلاد إلى التدخل المباشر في شئونها وفرض سياسات ومصالح
أمريكا بالقوة، والعمل على إيصال عناصر إسلامية معتدلة يقبل بها
الشارع وتحقق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت ذاته
إلى السلطة، إلا أن الدرس العراقي مؤخرا ربما أعاد النظر في
ذلك، بعد اكتشاف الأمريكان لمدى تغلغل الذهنية الدينية
وسيطرتها عبر المرجعيات على الشارع بوجه عام.

ويبرز الباحث ملامح مشروع التجديد الأمريكي في تحديث
الإسلام، سياسيا وثقافيا وتغيير مناهجه الدينية بما يتلاءم مع
مصالح أمريكا، مع الحرص على الابتعاد عن نقاط التماس والتوتر
(فلسطين - العراق - العلاقة مع إسرائيل)، ورغم التشابه الظاهري
بين الإصلاحية العربية والأمريكية من حيث الوسائل والغايات، فإن
اللثة النفعية الواضحة في فرض السياسات والمناهج التعليمية
تجعل من الحوار المطروح حاليا أقرب إلى الإكراه، خصوصا مع
انصراف التقليديين وغير الإسلاميين لحمل لواء المشروع في
المنطقة.

ويبدي المؤلف مخاوفه في أن يتعثر مشروع التجديد بسبب تلوته أمريكيا كما وُلد مشتبهها بلوثة العلمانية مع بداية القرن العشرين، مما أعاد المشروع إلى "مربع الدفاع" عن الذات والتأكيد على نقاء الهوية. أما عن المشروع الأمريكي، فإنه لا يعدو كونه مجرد محاولة استعمارية جديدة لفرض الإملاءات والمصالح لم يخل منها عصر من العصور.
من الإصلاحية إلى ما بعد الهوية:

يحاول "عبد الرحمن الحاج" في بحثه (من الإصلاحية إلى ما بعد الهوية وتحولات أيلول) أن يركز على ملامح خطاب التجديد ومساراته بعد نضوجه إبان انهيار المدرسة الإصلاحية، وتجاوز مأزق الهوية الذي حشره فيه صراعه الإيديولوجي مع الماركسية، ليبين تلك الملامح ومدى تأثيرها بأحداث 11 أيلول.

يحدد (الحاج) الإطار المرجعي للخطاب التجديدي من خلال إبراز نقاط الالتقاء والافتراق مع غيره من الخطابات، فإذا كان خطاب التجديد يشترك مع غيره في الاعتقاد بانعدام المؤسسة الدينية الكهنوتية والإيمان بصلاحية الإسلام لكل زمان ومكان، فإن "تصور العالم" أي تصور العصر هو ما يميزه عن غيره من التيارات الفكرية، ففيما يرى الخطاب السلفي التاريخ الإنساني تاريخا سائرا نحو الأسوأ دوما، وأنه تاريخ ثابت لا يتغير، يراه الخطاب التجديدي على العكس متقدما نحو الأفضل تحقيقا لرسالة الإسلام، ووعيا تاريخيا بتغير الزمان ووجودنا في هامش الزمن على ضفة الانحطاط أو التخلف، في مقابل وجود ضفة أخرى للتقدم أو التمدن.

ورغم اعتراف الإصلاحية بذلك، فإن مقتلها تجسد في اعتبار زمن الآخر زمنا لنا وسباقها لتحقيقه. إلا أن الخطاب التجديدي نضج بعد ذلك ومارس عدة محاولات لنقد الآخر عبر عدد من المشاريع، منها "إسلامية المعرفة". فيما يرى الحداثوي العربي العالم متقدما نحو الأفضل وبنفس آلية التفكير السلفية، ولكن تجاه زمن الآخر المتفوق حاليا.

ويحدد الباحث عناصر الخطاب بالتراث والمعرفة الحدائية والنص، وفيما يحكم العلاقة بالنص مسافة اللغة والعقل، فإن رؤية خطاب التجديد للتراث تفارق السلفي والحدائي من خلال اعتبارها التراث جهدا فكريا يدور حول النص، تحكمه العلاقة بالمجتمع والجدل السياسي الاجتماعي، وعدم إطلاقية صلاحيته، أي الإيمان بنسبية التراث، أما صلته بالمعرفة الحدائية، فإنها قد تجاوزت مرحلة الانبهار والتلقي إلى التفاعل جديا مع المعرفة ونقدها وإعادة إنتاجها دون الخوف من الرغبة الجامحة للتنميط لدى ظاهرة العولمة، "فإن مفهوم الهوية يكبح جموحها نحونا"، وتبقى نظرة الريبة من كل من السلفي والحدائي موجهة نحو خطاب التجديد باعتبار الأول أن ما يمارسه هو تخريب الدين، والثاني باعتباره خطاب التجديد (حصان طروادة) الجديد لتحديث بنية المجتمع.

ولا يخفي الباحث مخاوفه حيال مستقبل مشروع التجديد من خلال معضلة السياق التاريخي الراهن وهجمة المشروع الأمريكي للتحديث في المنطقة، فيبين الوصم بالخيانة إن استجاب التجديدي للدعوات الأمريكية، أو الظهور بمظهر المتخاذل أو المنتكص إن لم يستجب لها وخسارة أنفسهم ومكاسبهم الماضية يبقى الرهان محصورا لدى خطاب التجديد، إلا أنه يربط "مستقبل التطور في هذا الخطاب (تسارعا أو ببطأ) بمدى استقلاليته عن الفعل السياسي وانفراج قضية الهوية أمامه".

بين التطرف والتجديد!

"عبد الرحمن حللي" لفت النظر في بحثه إلى تحول عنوان "التجديد" من "ترف فكري" إلى أحد أهم العناوين الفكرية المطروحة والملحة حاليا، وعلى الرغم من استقالة الفقهاء عن القيام بدورهم قسريا، خاصة بعد أحداث 11 أيلول، فإن المدخل المعرفي الذي اختاره ينقب عن سر تفاقم ظاهرة التطرف في

السياق الإسلامي دون أن يحدث ذلك أي هزة في الفكر الإسلامي، وعلى الرغم من تبرير أحداث 11 أيلول بعوامل الكراهية والجاذبية لتدمير أمريكا بوصفها المستفز الحالي لمشاعر العرب والمسلمين.

وينقب الباحث في ظروف نشأة التطرف المعاصر، ويرده إلى جماعة التكفير والهجرة التي أسست في أقبية السجون المصرية، والذين أسهم التعذيب والسحل من قبل النظام في توليد جيل فكره أن ولا يفكر في المستقبل، ويلحظ انتماء أفرادهم إلى فئة الدارسين خارج المؤسسات التقليدية، ممن تلقوا علوماً تقنية في معظمها، ليخلص إلى تقرير فشل السياسات الرسمية في تسييس المعرفة الدينية أو تحديثها الفوقي لمحاربة التطرف، لأنها لم تنجح في النهاية في القضاء على بذور التطرف الفكري.

ويحمل الباحث مسئولية تفاقم ظاهرة التطرف إلى عدد من الجهات، يتحمل الجزء الأكبر منها الأنظمة السياسية بما قامت به من محاولة تمييع المعرفة الدينية وتسييسها، وغياب التفكير الحر والمشاركة الديمقراطية، فضلاً عن مسئولية بعض التيارات الفكرية والدينية، ويلمح إلى أن حل هذه الظاهرة هو من قبيل الحلول الحضارية الشاملة التي ترتبط بسنن التغيير في المجتمع، وتنبيه المجتمعات العربية والإسلامية إلى اختلاف العصر والزمان الذي عاشوه سابقاً عن تحديات العصر الراهن، فأى "تفكير جدي لحل ظاهرة التطرف يشترط وعياً ذاتياً بضرورة تجديد العقلية الإسلامية القائمة ونظرتها للحياة والعالم"، تجديداً لا يكون حسب الطلب الغربي والأمريكي.

افتراق القيم

ويحلل "رضوان زيادة" في بحثه مطولا وجهة نظر الباحث الأنثروبولوجي "أرنست غيلنر" حيال ما يسود العالم حاليا من رؤى (الأصولية والنسبية وموقف تلفيقي بينهما)، وإذ يتبنى "غيلنر" الموقف الأخير، فإنه يؤكد على انتماء العالم العربي والإسلامي إلى الموقف الأول، ويجزم بوجود ممانعة بين الإسلام والعلمنة، فالإسلام يملك نظاما معرفيا خاصا به، ولن تؤدي الوفرة الاقتصادية إلى تآكل الالتزام الديني بل على العكس، ويرى في رؤية "غيلنر" تلك إظهارا للصراع الخفي الدائر حاليا بين صفتي الأطلسي على "القيم الكونية"، مع التركيز على الرسائل المتبادلة مؤخرا بين المثقفين الأمريكيين والألمان والسعوديين، واختلاف القيم والمفاهيم من ناحية المضمون بين الفرقاء الثلاثة كما تبدى من خطاباتهم.

ويؤكد ختاماً أنه إذا كان التصدع قد أصاب الثقافة الغربية ذات الأصل التاريخي المشترك، فإنه لم يعد مبررا الحديث عن قيم كونية أو ثقافة كونية؛ فالصراع في جوهره هو اختلاف على المصالح والرؤى، ومن يملك التفوق والقوة سيفرض قيمه ومصالحه.

شروط الوحدة واستئناف الدور

يبحث المفكر "أبو يعرب المرزوقي" في بحثه، شروط وحدة المسلمين واستئناف دورهم الكوني، فيقسم بحثه إلى ثلاث مسائل: الأولى في تشخيص الأعراض الدالة على فساد الوحدة الروحية بين المسلمين، والثانية في تحليل مسألة التحريف والجاهلية كما وردت في سورة آل عمران، والثالثة في شروط الخلوص من ذلك كما ورد في سورة العصر.

وفيما يخص المسألة الأولى يحصر المرزوقي ذلك في فساد عقل الإنسان العملي بدافع القهر والعسف الداخلي والخارجي، وفساد عقل الإنسان النظري بدافع نفس العوامل

والتي تقضي بمجملها على الإرادة الحرة والفكر الحر عند الفرد والجماعة.

ويرد سبب ذلك إلى تحريف على المستوى النظري والعقلي، وجاهلية خلقية على المستوى العملي، ليستثمر سورة العصر والاستثناء الوارد فيها لتحقيق إصلاح على مستوى الضمائر الفردية وإصلاح الوعي الجماعي عن طريق صيغة جامعة هي "الإيمان والعمل الصالح" على المستوى النظري أو العقلي، و"التواصي بالحق والصبر" على المستوى العملي. وهو التشخيص الذي بسطه ابن خلدون في مقدمته.

لم تعد الرغبة في التجديد مقصورة على الداخل المتماوج والمختلف حول (ماهيته)، بل امتدت ليغدو مطلبا خارجيا وقسريا في كثير من الأحيان، ورغم الاختلاف في تحديد ماهية التجديد وقضاياه ومجالاته وأساليبه ووسائله، فإن الرغبة الصادقة في النهوض بالأمة من كبوتها تشكل قاسما مشتركا بين مختلف الاتجاهات، شريطة أن تنتزه عن المآرب والمصالح السياسية، والإملاءات الخارجية وخاصة الأمريكية، إلا أن القيام بذلك لن يكون مذللا ما لم نقتنع بداية بضرورة التجديد وأهميته داخليا.

مركز البصيرة
للبحوث والاستشارات والخدمات
التعلمية



05، شارع محمد مسعودي القبة
القديمة - الجزائر

دفعاً لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته

قسمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات استراتيجية ودراسات
اقتصادية

تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو

المؤسسة :

العنوان :

الهاتف :

الاشتراك في دورية البصيرة : دراسات إستراتيجية

دراسات إسلامية

دراسات اقتصادية

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري : مؤسسة دار

الخلدونية 81 clé : 7625589 Ccp

ملاحظة

ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية بالفاكس رقم

: 021.68.86.48

يمكن التسديد المباشر والاستلام المباشر على مستوى

المركز

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة

المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات إستراتيجية، ودراسات إسلامية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز .

- تصدر دورية دراسات إسلامية ودراسات إستراتيجية، دراسات اقتصادية فصليا ، أي 04 أعداد في السنة .
- الاشتراك السنوي للأفراد دراسات إستراتيجية ودراسات اقتصادية: 1600 دج. وخارج الوطن: 25 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 2400 دج. و خارج الوطن : 30 دولار.
- الاشتراك السنوي للأفراد دراسات إسلامية: 400 دج وخارج الوطن: 6 دولار
- للمؤسسات في الجزائر: 600 دج و خارج الوطن 8 دولار.